وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

تأثير قواعد التهيئة والتعمير على حماية البيئة في التشريع الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص قانون إداري

إعداد الطالب:
معمرية خالد سيف الاسلام

إشراف الأستاذ:
د. مومن عواطف

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
كواشي مراد	أستاذ محاضر أ	خنشلة	رئيسا
مومن عواطف	أستاذ محاضر أ	خنشلة	مشرفا ومقررا
قليل علاء الدين	أستاذ محاضر أ	خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024- 2025

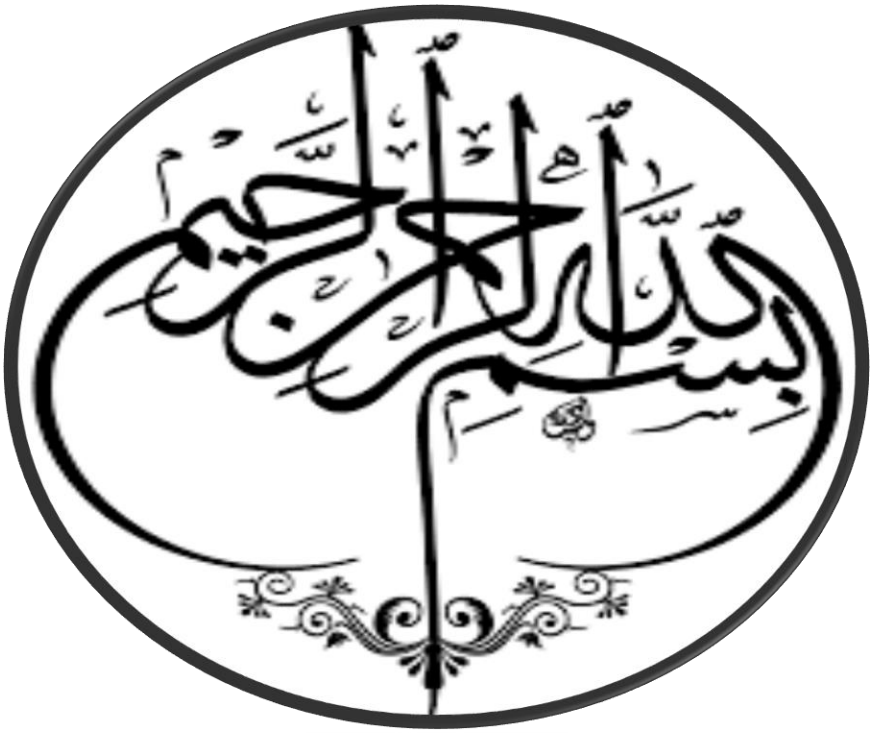
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و الصلاة و السلام على أفضل المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين

أما بعد:

كل التقدير و الاحترام و الاعتراف بالفضل و الجميل إلى استأذتنا الفاضلة الدكتورة

" حشوف لبنى" على قبولها الإشراف على هذا العمل المتواضع و لما قدمته لنا من يد المساعدة و العون من إرشادات و توجيهات منذ بدايته إلى غاية إخراج هذه السطور إلى النور.

كما لا يفوتاني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة .

لأساتذتي بكلية الحقوق و زملائي دفعة الماستر 2025/2024

و كل الشكر لمن ساعدنا من قريب أو من بعيد لانجاز عملي هذا

شكرا.

الإهداء

إلى الذي منحني كل ما يملك...

و لم يأخذ جهدا في تقديم المساعدة و الدعم لي ...

معنويا و ماديا حتى كنت نباتا استوى على سوقه بإذن الله ... و كنت الزرع الذي يعجب الزراع نباته ...

و سر نجاحي و نور دربي ... والدي الكريم

إلى نبع الحنان و المحبة و ضياء الحياة الذي لا ينطفئ

إلى شمعتي المنيرة أمي الغالية.

إلى من هم سندي في الحياة إخوتي كل باسمه أدامهم الله و رعاهم بحفظه وكل الشكر إلى أخي العزيز خالد معمرية

إلى من كانوا أوفياء و اعتز برفقتهم لي إلى جميع أصدقائي

إلى من ساعدني من قريب أو من بعيد إلى كل العائلة الكريمة اهدي لكم هذا العمل.

معمرية خالد

مقدمة

تعتبر البيئة ركيزة أساسية للحياة واستمراريتها، وهي محور الاهتمام الدولي والمحلي، لا سيما في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تهدد التوازن الطبيعي والموارد الحيوية. وفي الجزائر، التي تشهد تحولات عمرانية سريعة وتوسعًا حضريًا متسارعًا، أصبح من الضروري اعتماد آليات تنظيمية فعالة لضبط عملية التهيئة والتعمير بما يضمن حماية البيئة ويحفظ حقوق الأجيال الحالية والمقبلة.

تعد قواعد التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري من أهم الأدوات القانونية والتنظيمية التي تُنظّم استغلال الفضاءات الترابية، وتوجه التنمية العمرانية في إطار يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد شهد هذا المجال تطورًا تشريعيًا ملحوظًا، بدءًا من القانون الأساسي رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، مرورًا بالقوانين التنظيمية الخاصة بالتنمية الإقليمية، وصولًا إلى دستور 2020 الذي أكّد على الحق في بيئة سليمة كحق أساسي من حقوق المواطن.

مع ذلك، فإن تأثير قواعد التهيئة والتعمير على حماية البيئة لا يقتصر فقط على الجانب التشريعي، بل يتعداه إلى آليات التطبيق والمراقبة، والتي تواجه العديد من التحديات القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، تهدف هذه المذكرة إلى دراسة هذا التأثير بشكل معمق، من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للتهيئة والتعمير في الجزائر، واستعراض الآليات والمخططات التي ترمي إلى حماية البيئة، وتقييم مدى فاعليتها والتحديات التي تعترضها.

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يجمع بين بعدين أساسيين: التنمية العمرانية الضرورية للتطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والحفاظ على البيئة كعنصر حيوي لضمان استدامة الموارد وجودة الحياة من جهة أخرى. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تسعى إلى إبراز دور قواعد التهيئة والتعمير كأدوات قانونية فعّالة في حماية البيئة، وتقديم مقترحات لتعزيز هذا الدور في التشريع والممارسة.

أولا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية موضوع تأثير قواعد التهيئة والتعمير على حماية البيئة في التشريع الجزائري من الدور المحوري الذي تلعبه البيئة في ضمان استدامة الحياة البشرية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. في ظل النمو السكاني المتسارع والتوسع العمراني السريع الذي تعرفه الجزائر، أصبح من الضروري وجود تنظيم قانوني دقيق وفعّال يوجه عملية التهيئة والتعمير بما يضمن توازنًا بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

إن قواعد التهيئة والتعمير ليست مجرد أدوات تنظيمية تقنية فحسب، بل تمثل آليات قانونية وأطر تخطيطية أساسية تؤثر مباشرة على كيفية استغلال الأراضي، والتحكم في النشاطات البشرية المختلفة التي قد يكون لها أثر بيئي سلبي إذا لم تُدار بشكل مناسب. وبذلك، يشكل هذا الموضوع نقطة التقاء بين القانون العمراني والبيئة، مما يبرز أهميته في تحقيق التنمية المستدامة التي باتت ضرورة ملحة في العصر الحالي.

كما أن دراسة هذا الموضوع تساهم في الكشف عن مكامن الخلل والتحديات التي تواجه تطبيق هذه القواعد في الجزائر، سواء من الناحية القانونية أو الإجرائية أو المؤسساتية، مما يفتح الباب أمام تطوير التشريعات والسياسات البيئية بما يتناسب مع المستجدات المحلية والدولية. لذا، فإن البحث في هذا المجال يوفر إسهامًا عمليًا وقانونيًا يساعد على تحقيق توازن فعّال بين مصالح التنمية وحماية البيئة، وهو ما ينعكس إيجابًا على جودة حياة المواطن ورفاهيته.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

وتنقسم الى:

أ: الأسباب الذاتية

يعد اختيار موضوع تأثير قواعد التهيئة والتعمير على حماية البيئة من الموضوعات التي تثير اهتمامي الشخصي، نظرًا لأهمية البيئة في حياتنا اليومية ودورها الحيوي في ضمان

جودة الحياة. كما أن التداخل بين القانون العمراني وحماية البيئة يمثل مجالًا غنيًا بالمعرفة والتحديات، ما دفعني إلى التعمق فيه لفهم الإطار القانوني والتنظيمي الجزائري، وتأثيره الفعلي على حماية الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم هذا الموضوع في صقل مهاراتي البحثية والتحليلية في مجالات القانون والتخطيط العمراني، مما يعزز إمكانياتي الأكاديمية والمهنية في المستقبل.

ب: الأسباب الموضوعية

تنبع أهمية الموضوع أيضًا من الحاجة الملحة للتصدي للتحديات البيئية التي تواجهها الجزائر نتيجة للتوسع العمراني السريع والنمو الاقتصادي غير المخطط له. حيث يُعتبر ضعف تطبيق قواعد التهيئة والتعمير سببًا رئيسيًا في تدهور البيئة، مثل التلوث، إزالة الغطاء النباتي، وتدهور الموارد الطبيعية. كما أن التشريعات الوطنية المتعلقة بالتهيئة والتعمير تشهد تطورًا مستمرًا لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة، مما يستوجب دراسة تحليلية شاملة تبرز مدى فعالية هذه القواعد في حماية البيئة، وتكشف عن الإشكاليات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الوضع البيئي الراهن تدخلاً تشريعياً وتنظيمياً عاجلاً لتعزيز أدوات التهيئة والتعمير كوسائل فعالة للحفاظ على البيئة، وهذا ما يجعل موضوع الدراسة ذو أولوية في السياق القانوني والتنموي الوطني.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تساهم في فهم وتحليل تأثير قواعد التهيئة والتعمير على حماية البيئة في التشريع الجزائري، ومن أبرز هذه الأهداف:

- تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للتهيئة والتعمير في الجزائر، مع التركيز على القواعد التي تتعلق بحماية البيئة، وذلك لفهم مدى تكامل التشريع العمراني مع الأهداف البيئية.
- تحديد الأدوار التي تلعبها مخططات التهيئة والتعمير (الوطنية، الجهوية، المحلية (كأدوات تخطيطية وقانونية في توجيه التنمية العمرانية بما يحفظ التوازن البيئي ويحد من الآثار السلبية.

- تقييم مدى فاعلية تطبيق قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة على أرض الواقع، من خلال دراسة التحديات القانونية، المؤسساتية، والاقتصادية التي تواجه هذا التطبيق.
- كشف الإشكاليات والمشكلات التي تحول دون تحقيق الأهداف البيئية المرجوة من خلال قواعد التهيئة والتعمير، وذلك لتوفير رؤية شاملة للمحددات والمعوقات.
- اقتراح حلول وتوصيات عملية وقانونية لتعزيز دور قواعد التهيئة والتعمير كآليات فعالة في حماية البيئة، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر.

رابعا: الإشكالية

رغم الأهمية المتزايدة لحماية البيئة في السياسات الوطنية والتنظيمات القانونية في الجزائر، يظل التحدي الأكبر هو مدى فعالية قواعد التهيئة والتعمير كآليات قانونية وتنظيمية تضمن تحقيق هذا الهدف. إذ بالرغم من وجود نصوص قانونية واضحة تُنظّم التهيئة والتعمير وتربطها بأهداف حماية البيئة، إلا أن الواقع العملي يشهد العديد من التجاوزات والاختلالات التي تؤدي إلى تدهور الوضع البيئي وتدهور الموارد الطبيعية ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية التي تحكم هذه الدراسة: **كيف تساهم قواعد التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري بشكل فعّال في حماية البيئة؟.**

خامسا: صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات تمثلت في محدودية المصادر والدراسات الميدانية المتخصصة المتعلقة بتأثير قواعد التهيئة والتعمير على حماية البيئة في التشريع الجزائري، مما صعّب الوصول إلى معلومات دقيقة وشاملة. كما برزت تباينات في تفسير النصوص القانونية بين الفاعلين والمؤسسات المعنية، إضافة إلى تعدد الجهات المسؤولة وضعف التنسيق بينها، الأمر الذي أثر على جمع البيانات وتنظيمها. علاوة على ذلك، شهد التشريع تعديلات مستمرة خلال فترة البحث، ما استدعى متابعة دقيقة للتحديثات القانونية. ورغم هذه

التحديات، تم توظيف مصادر متنوعة ومنهجيات بحثية مناسبة لضمان إنجاز الدراسة بأقصى قدر من الدقة والموضوعية.

سادسا: المتبع المتبع

استندت هذه الدراسة إلى منهج تحليلي نقدي يجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك لفهم الإطار القانوني والتنظيمي لقواعد التهيئة والتعمير وتأثيرها على حماية البيئة في التشريع الجزائري. اعتمدت الدراسة على تحليل النصوص القانونية والتشريعات ذات الصلة، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع. كما تم اللجوء إلى المنهج المقارن بشكل محدود لمقارنة بعض التجارب القانونية والتنظيمية في دول أخرى ذات ظروف مشابهة، بهدف استخلاص الدروس المفيدة. هذا إلى جانب المنهج الاستقرائي، الذي ساعد في جمع المعلومات والبيانات لتفسير الواقع العملي وتحديد التحديات التي تواجه تطبيق القواعد التشريعية في مجال التهيئة والتعمير.

سابعا: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات والبحوث موضوع التهيئة والتعمير وأثره على حماية البيئة، حيث ركزت أغلبها على تحليل الأطر القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى تقييم تطبيق هذه القواعد في الواقع العملي. فقد قام الباحثون الجزائريون بدراسة جوانب متعددة من التشريع العمراني وتأثيره على البيئة، مثل دراسة "تطور التشريع العمراني ودوره في التنمية المستدامة" للدكتور محمد بن عبد الله (2018)، التي سلطت الضوء على ضرورة توظيف أدوات التهيئة والتعمير في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئية. كما تناولت دراسة الأستاذة فاطمة الزهراء بلقاسم (2020) تقييم الأثر البيئي للمخططات العمرانية في الجزائر، مع التركيز على الإشكاليات التي تواجه تطبيق القوانين وحماية البيئة.

ثامنا: تقسيم الموضوع

تتناول هذه المذكرة دراسة **تأثير قواعد التهيئة والتعمير على حماية البيئة في التشريع الجزائري** من خلال فصليي رئيسيي . يبدأ الفصل الأول بتحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يشمل النصوص الدستورية والقوانين الأساسية والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالتهيئة والتعمير، مع التركيز على الجوانب البيئية. أما الفصل الثاني، فيخصص لمخططات التهيئة والتعمير على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، ودورها كأدوات فعالة لحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة والتطرق إلى التحديات القانونية، والإجرائية، والمؤسساتية، والاقتصادية التي تعيق تفعيل قواعد التهيئة والتعمير، بالإضافة إلى تقديم الحلول والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز دور هذه القواعد في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أصبحت حماية البيئة في العقود الأخيرة من القضايا المركزية التي تحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات السياسات الدولية والوطنية، وذلك نتيجة لتزايد مظاهر التدهور البيئي الناجمة عن الأنشطة البشرية المكثفة، والتحولات العمرانية، والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية. وقد أفرز هذا الوضع وعيًا عالميًا متناميًا بضرورة وضع آليات قانونية ومؤسساتية تحصّن البيئة من الأضرار المحتملة وتضمن استدامتها.

ولم يعد مفهوم حماية البيئة مقتصرًا على الحفاظ على الطبيعة في بعدها الجمالي أو الحيوي، بل صار يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم أوسع مثل الحق في بيئة سليمة، والعدالة البيئية، والتنمية المستدامة .كما اتخذ هذا المفهوم أبعادًا متعددة – قانونية، أخلاقية، اقتصادية، وصحية – عكستها الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والمؤسسات المكلفة بتدبير الشأن البيئي.

وانطلاقًا من هذه الأهمية المتنامية، يهدف هذا الفصل إلى تفصيل الإطار المفاهيمي لحماية البيئة، من خلال الوقوف على مدلولها اللغوي والاصطلاحي، استعراض تطورها التاريخي، والتطرق إلى أبرز المبادئ المؤطرة لها، وكذا المرجعيات القانونية والمؤسساتية التي تدعم هذا التوجه محليًا ودوليا حيث تم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم حماية البيئة

المبحث الثاني: مفهوم التهيئة والتعمير وعلاقتها بحماية البيئة

المبحث الثالث: الإطار النظري لحماية البيئة والتهيئة والتعمير

المبحث الأول: ماهية حماية البيئة

يعتبر الإنسان المتسبب الرئيسي في المشكلات التي ألحقت بالبيئة، فقد كان يعيش فيها مع غيره من المخلوقات في حالة توازن، ولكن بعد أن أخل بهذا التوازن ظهرت العديد من المشاكل البيئية والتي يعتبر التلوث من أخطرها، بالإضافة إلى أوجه التدهور البيئي الأخرى. كاستنزاف الموارد الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي، وسيتم معالجة قضية البيئة ومشكلاتها من خلال المطالب أدناه.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

سنتناول هذا المطلب بعض تعاريف البيئة وكذا الجوانب المختلفة لمفهوم البيئة في اللغة والاصطلاحي.

الفرع الأول: تعريف البيئة

سيتم من خلال هذا الفرع تعريف البيئة لغة ومن ثم اصطلاحا.

اولا: تعريف البيئة لغة

كلمة (البيئة) مشتقة من الفعل (بوا) ومنها قوله تعالى: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبواكم في الأرض تتحذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعلوا في الأرض مفسدين "[1].

ويقال لغة تبوأتم نزلا بمعنى هيأت و مكنت له فيه، وهناك تعريف آخر جاء في لسان العرب لابن منظور جاء فيه أن كلمة (بيئة) مأخوذة من الفعل (بوأ) وهي مصدر الفعل الماضي (باء) والتي تعني لغة الرجوع.

[1] الاية 74، من سورة الاعراف برواية ورش.

ثانيا: تعريف البيئة اصطلاحا

يعتبر لفظ البيئة مصطلحا واسعا يحمل الكثير من المعاني ويتضح مفهومه وحدوده مما يضاف إليه من المصطلحات، كأن قال: البيئة الطبيعية، والبيئة البشرية، البيئة الاجتماعية، البيئة التربوية البيئة الحضارية والبيئة المناخية ... إلخ،

الفرع الثاني: التعاريف الفقهية

اولا: التعريف الأول

يمكن تعريف البيئة على أنها " تشمل العنصر الطبيعي بجوانبه الفيزيقية والبيولوجية والعنصر الصناعي وبتفاعلهما ينتج الوسط الذي نعيش فيه على أي منصوره وأنماطه الخارجية والداخلية اقتصادية، سياسية طبيعية مادية نفسية اجتماعية ثقافية تربوية والتفاعل الناجح مع البيئة يساعد على فهم العلاقات المتبادلة من قيم واتجاهات ومهارات وخبرات وفكر وفلسفة يتكامل في إطارها نظام بيئي، تترابط عناصره بعضها بالبعض [1].

وعليه، فإن البيئة تتكون من عنصرين أساسيين:

1/ **العنصر الطبيعي**، ويتمثل في مجموع العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها على سطح الكرة الأرضية، ويشمل هذا العنصر الماء والهواء والتربة والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات وتفاعلاتها الكلية من دورات الرياح ودورة الحياة.

كما تشمل الثروات الطبيعية المتجددة كالزراعة والمصايد والغابات... إلخ، وغير المتجددة كالمعادن والبترول.

2/ العنصر الصناعي أو المستحدث، ويشمل العوامل الاجتماعية، حيث تبرز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية التي وضعها الإنسان لينظم ويدير من خلالها نشاطه وعلاقته الاجتماعية بمجموعة العناصر التي يتكون منها الوسط الطبيعي. ويدخل ضمن هذا العنصر الأدوات والوسائل التي ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة،

[1] محمد علي، سيد امبالي. *الاقتصاد والبيئة، مدخل بيئي*: المكتبة الاكادمية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 01، ط1، 1998، ص 65.

وكل ما أنشأه في الوسط الحيوي من مدن وطرق ومصانع ومطارات ومواصلات، أي كافة أنشطة الإنسان في البيئة[1].

ب/ التعريف الثاني

وتعرف البيئة أيضا على أنها : البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان ويستمد منها مقومات حياته الاقتصادية والاجتماعية، كما تتأثر بتطور هذه الحياة وأنماط هذا التطور، فهو مفهوم ايكولوجي تاريخي يأخذ بالجوانب الايكولوجية إلى جوار الجوانب التاريخية اجتماعيا واقتصاديا في ذات الوقت بحيث لا يغفل الجوانب الطبيعية للبيئة، ولا يعطيها الأهمية القصوى على حساب الجوانب الاجتماعية والاقتصادية [2].

ومن خلال التعريف السابق يتبين وجود علاقة تأثر وتأثير بين الإنسان وبيئته، والحديث عن البيئة لا يشمل فقط العوامل والموارد الطبيعية، بل يشمل العوامل والظروف الاجتماعية التي تتوافر في وقت ما ومكان ما من أجل إشباع رغبات الإنسان واحتياجاته البيولوجية والفكرية والنفسية، فضلا عما استحدثه الإنسان من منشآت بمختلف أنواعها.

المطلب الثاني: ماهية حماية البيئة وأهدافها

لقد ظهر الفساد البيئي وازدادت شدته وتأثيراته، الأمر الذي يستدعى معه تكثيف المجهودات الرامية إلى حماية البيئة من شتى أنواع هذا الفساد.

الفرع الأول: مفهوم حماية البيئة

أصبحت بعد أن تبين أن حماية البيئة ليست ضرورية فقط لصحة الإنسان وإنما للتنمية أيضا يقول الله تعالى في كتابه الكريم " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون "[3] . فتشير هذه الآية بوضوح إلى الدمار والخراب

---

[1] المرجع نفسه، ص 18/17.

[2] محمد صالح، الشيخ. *الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث البيئة ووسائل الحماية*: مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص23.

[3] الاية 41 من سورة الروم برواية ورش.

الذي لحق بالبر والبحر نتيجة لسلوك الإنسان السلبي، وتشير كذلك إلى الضرر الذي يصيبه من جراء عمله هذا، فكل ما يقوم به الإنسان لإفساد بيئته، ينجم عنه تلوث وأخطار عديدة هي ما عبر عنها القرآن بالفساد.

والعلاج كما جاء في أواخر الآية هو ضرورة العودة إلى منهج الله تعالى في تغيير الأنفس والذهنيات والسلوكيات حتى تتغير أحوال الناس بالرجوع إلى جادة الصواب[1] . تستدعي انتباه الكثير من الدول.

ويمكن تعريف حماية البيئة بأنها " الوقاية من حصول الضرر بتفادي أسباب وقوع الفعل الذي يضر بالتوازن البيئي، أي حظر التصرفات السلبية التي من شأنها الإضرار بالبيئة[2] .

من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج أنه من أجل حماية البيئة يجب أولا إدراك ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى تدهور البيئة ومن ثم اتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تقلل من هذا الضرر.

وتعرف حماية البيئة أيضا بأنها المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته، وقد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتحقيق هذه الحماية[3].

الفرع الثاني: أهداف المحافظة على البيئة وصيانتها

ومن أهم أهداف المحافظة على البيئة وصيانتها ما يلي:

- تقليل استنزاف الموارد الطبيعية عن طريق إيجاد وسائل تقنية حديثة، وإعادة الاستفادة من الموارد والبحث عن موارد بديلة.
- معالجة التلوث الناجم عن أنشطة الإنسان المختلفة إلى درجة تمكن البيئة من التخلص من التلوث عن طريق التنقية الذاتية.

---

[1] خليفة، بن علي. ص 37.

[2] عارف صالح، مخلف. *الإدارة البيئة، الحماية الإدارية للبيئة*: دار البازوري، عمان، الأردن، ط01، 2007، ص 68.

[3] محمد صالح، الشيخ. المرجع نفسه، ص 321.

- المحافظة على رفع إنتاجية الأراضي الزراعية والأراضي الرعوية وذلك بالحد من التوسع العمراني وإنشاء الطرق في الأراضي الزراعية الجديدة[1].
- المحافظة على الحيوانات والنباتات البرية وخصوصا المهددة بالانقراض.
- تحميل مسببي التلوث مسؤولية معالجة التلوث الناجم.
- توعية المواطن بأهمية حماية البيئة وإقناعه أنها ليست مسؤولية الدولة فقط بل مسؤوليته هو كذلك.
- اعتماد أساليب التخطيط البيئي في جميع الأنشطة البشرية.
- تبادل المعلومات والخبرات مع جميع الدول في مجال البيئة.
- استعمال مصادر بديلة للطاقة للحد من استنزاف البترول والفحم الحجري والطاقة الذرية.
- استعمال المواد الكيماوية التي تتحلل بسهولة في البيئة ولا تتراكم فيها[2].

المطلب الثالث: خصائص قانون حماية البيئة

يتميز قانون حماية البيئة بمجموعة من الخصائص نظرا لخطورة وطبيعة الموضوع الذي ينظمه وهو حماية البيئة، أهمها أنه قانون حديث النشأة، أنه قانون ذو طابع فني، أنه قانون ذو طابع تنظيمي أمر، أنه قانون له جوانب دولية، انه قانون متميز بطبيعته.

الفرع الأول: قانون حماية البيئة حديث النشأة

يعتبر قانون حماية البيئة من القوانين حديثة النشأة، وعلى الرغم من أن المشاكل البيئية كانت موجودة منذ الأزل – وإن كانت قد اختلفت من حيث اتساعها في الماضي عما هي عليه في العصر الحديث إلا أن وجود نصوص قانونية تعنى بحماية البيئة يعتبر أمرا

[1] زكرياء، طاحون. *ادارة البيئة نحو الانتاج الانظف سلسة صون البيئة 07*: شركة ناس للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 268/267.

[2] زكرياء، طاحون، المرجع نفسه، ص 268.

[1]حديث النشأة، فالاهتمام بالبيئة بدأ منذ سنة 1814 بتنظيم مجاري المياه والأنهار والبحيرات الدولية خصوصا مع إبرام معاهدة باريس، ومنذ عام 1815 أبرمت العديد من الاتفاقيات المنظمة لحقوق الصيد والرقابة الملاحية في الأنهار الدولية ومناطق المياه العذبة الحدودية[2] إلا أن ميلاد قانون حماية البيئة يرجع إلى مشارف النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تم إبرام بعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وتذكر على سبيل المثال اتفاقية لندن العام 1954 الخاصة باتقاء تلويث مياه البحر من جراء المحروقات واتفاقية جنيف للحماية من الإشعاع الذري لعام 1960 واتفاقية موسكو عام 1963 الخاصة بحظر تجارب الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي أو تحت الماء أو في البحار غير أن تلك المحاولات كانت محدودة الفعالية بالنظر إلى كونها كانت نسبية الأثر، حيث لم تكن الدول المنظمة إليها كثيرة العدد، بالإضافة إلى كون أن الالتزامات التي تقررها لم تكن واضحة[3] وعليه لم ينتبه العالم إلى مشكلات حماية البيئة إلا بعد أن دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مؤتمر دولي لمناقشة الأخطار المحدقة ببيئة الإنسان، والذي انعقد فعلا بمدينة استوكهولم بالسويد في الفترة من 5 إلى 16 يونيو عام1972، حيث تمخض عن هذا المؤتمر مجموعة مهمة من المبادئ والتوصيات كانت ولا تزال نبراسا مرشدا للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية الحماية البيئة في قطاعاتها المختلفة.

ومن هذا المنطلق إذا ما قارنا قانون حماية البيئة بفروع القانون الأخرى يبدو حديث النشأة بالنسبة لها.

---

[1] قويدر، شعشوع. *دور المنظمات الغير حكومية في تطوير القانون الدولي البيئي*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، 2014، ص 124.

[2] قويدر، شعشوع. المرجع نفسه، ص124.

[3] قويدر، شعشوع. المرجع نفسه، ص124.

الفرع الثاني: قانون حماية البيئة ذو طابع فني

من الخصائص المميزة لقانون حماية البيئة أن قواعده ذات طابع فني في صياغتها[1]، حيث أن دور النواحي الفنية والعلمية في صياغة نصوص هذا القانون كبير بالمقارنة بغيره من فروع القانون الأخرى، فقواعد قانون حماية البيئة ينبغي أن تستوعب الحقائق العلمية والتقنية كالتعرف على ملوثات البيئة الطبيعية والصناعية، ووسائل انتقالها وتأثيراتها الضارة على الإنسان والحيوان والنبات والوسائل الفنية المستخدمة في قياس درجة التلوث، أو السيطرة على مصادره، أو الحد منها، ورصد ملوثات البيئة وتحديد مستوياتها أو المعايير المسموح بها، كما أنها تحاول المزج بين الأفكار القانونية والحقائق العلمية البحتة المتعلقة بالبيئة، وذلك برسم السلوك الذي ينبغي التزامه للتعامل مع عناصر البيئة والأنظمة الايكولوجية من حيث مواصفاته والحدود التي يمارس فيها وحكم الخروج عليها.

كما يبدو الطابع الفني لقانون حماية البيئة أيضا في كون قواعده لا ترمي إلى الحفاظ على البيئة فقط بل إلى وضع بعض القيود الفنية على قواعد قانونية أخرى موجودة في فروع أخرى من فروع القانون.

كذلك يمكن أن نلمس الجانب الفني في قانون حماية البيئة في كيفية تنفيذ واعمال الأحكام القانونية الواردة في قواعده، فغالبية قواعد هذا القانون هي قواعد اتفاقية مصدرها معاهدات أو اتفاقات مبرمة بين الدول بشأن الحفاظ على البيئة كما سبق القول وبالتالي فإن تنفيذ هذه القواعد متروك لكل دولة على حدا فالدولة هي الصانعة للقانون والمخاطبة به والمنفذة لهذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كل دولة رقيبة على غيرها من الدول في تنفيذ قواعد هذا القانون فسلوك كل دولة خاضع للملاحظة والمراقبة المتبادلة من الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية[2] .

---

[1] مقال منشور على مستوى الموقع الالكتروني: http.//mydzkanoun.blogspot.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/05/22 على الساعة 14:30.

[2] قويدر، شعشوع. المرجع نفسه، ص 127/126.

الفرع الثالث: قانون حماية البيئة ذو طابع تنظيمي آمر

تتوقف القيمة العملية لأي نظام قانوني على قواعد المسؤولية وفاعليتها، فهذه الأخيرة تشكل العنصر الرئيسي الذي يكفل تماسك النظام القانوني في الواقع ويضفي الفاعلية على قواعده ويحقق الاستقرار لأحكامه ويوفر الأمن والطمأنينة لأشخاصه، فيترتب على عدم وجود عنصر المسؤولية في نظام قانوني ما إلى الشك في طبيعته القانونية[1].

ولما كان قانون حماية البيئة يعنى بالتنظيم الوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى سواء كان طبيعيا أو صناعيا، كان لزاما أن تكون قواعده أمرة بحيث لا يقوى المخاطبون بأحكامه على مخالفته، فهو يحمي مصالح وحقوقا مشتركة، تتجسد أساسا في حق كل إنسان في بيئة نظيفة وصالحة وخالية من المشاكل والمخاطر.

ويظهر عنصر المسؤولية أو بالأحرى الطابع الأمر لقواعد قانون حماية البيئة في عنصر أساسي؛ يتمثل في الجزاءات المترتبة على مخالفة قواعده، حيث تتنوع هذه الجزاءات بين:

أ/ جزاءات المدنية: حيث يرتب هذا القانون المسؤولية المدنية على الأعمال التي تسبب أضرارا بيئية تنعكس آثارها على الإنسان والممتلكات، وتتكفل قواعد القانون الداخلي في كل دولة بتنظيم المسئولية والتعويض عن الأضرار البيئية مراعية في ذلك أحكام الاتفاقات الدولية.

ب/ جزاءات جنائية: يترتب عن مخالفة قواعد قانون حماية البيئة والتي تشكل بدورها جريمة معاقبا عليها في غالبية النظم القانونية البيئية كما أن الاتفاقيات الدولية التي تعالج تلوث البيئة ومكافحته تحض على وضع العقوبات الرادعة في النظم الوطنية للدول المنضمة إليها.

ج/ **جزاءات إدارية:** تترتب على المنشآت المخالفة لأحكام قانون البيئة مثل غلق المنشأة أو إلغاء ترخيصها أو توقيع غرامة عليها[2] .

---

[1] زكرياء، طاحون. المرجع السابق، ص 268..

[2] قويدر، شعشوع. المرجع السابق، ص 124.

وتعتبر المسؤولية القانونية عن الأضرار البيئية جزءا لا يتجزأ من أي نظام قانوني، ويتوقف مدى فعالية النظام القانوني على مدى نضوج قواعد المسؤولية فيه، بل يمكن القول أن المسؤولية يمكن أن تكون أداة تطوير للقانون بما تكفله من ضمانات ضد مخالفة الالتزامات القانونية.

والطابع الإلزامي للقانون الدولي البيئي تبرره طبيعة المصلحة التي يحميها هذا القانون فأصبح الالتزام بقواعد القانون الدولي للبيئة في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين بدليل البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في يناير عام 1992 الخاص بمسؤولية مجلس الأمن عن صيانة السلم والأمن الدوليين باسم الدول الأعضاء تحت عنوان "الالتزام بالأمن الجماعي.

كما أن الاتفاقات والمعاهدات الدولية والبروتوكولات وقرارات المنظمات والمؤتمرات الدولية الخاصة بحماية البيئة رتبت كثيرا من الالتزامات على عاتق الدول، وحتى على بعض كيانات المجتمع الدولي المعاصر كالمنظمات الدولية والشركات العالمية.

كما استقر القانون الدولي أيضا على أنه إذا كان لكل دولة حقوق وسلطات تتمتع بها، فإنها مقيدة في استعمالها بعدم الإضرار بالبيئة والحفاظ عليها من التلوث وصيانة مواردها من النضوب، فإن قامت بخلاف ذلك تحملت المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات من جراء التعدي على البيئة[1].

الفرع الرابع: قانون حماية البيئة قانون متعدد المجالات

يعالج قانون حماية البيئة موضوع البيئة الذي يتسم بتشعبه وكثرة مجالاته وتنوع أسباب المشكلات المثارة بخصوصه في الواقع، حيث يمكن إجمال المواضيع التي يهتم بها القانون الدولي البيئي في منع تلوث المياه البحرية، توفير الحماية والاستخدام المعقول للثروات

[1] قويدر، شعشوع. المرجع السابق، ص 130.

والأحياء البحرية، وحماية المحيط الجوي من التلوث حماية النبات والغابات والحيوانات البرية، حماية المخلوقات الفريدة حماية البيئة المحيطة من التلوث.

كما صنف إعلان استوكهولم لسنة 1972 المشكلات البيئية إلى:

تلوث المياه والجو والكائنات الحية بدرجة خطيرة.

الإخلال بالتوازن الطبيعي للغلاف الجوي على نحو خطير ومكروه.

تدمير واستنفاد الموارد التي لا يمكن الاستعاضة عنها.

ولابد من الإشارة إلى أن التشريعات بصورة عامة تحوي كثيرا من نصوص الحماية البيئية في ذاتها وفي عناصرها وفي مكوناتها الدرجة القول أن حماية الحقوق البيئة قد تخطت حماية حقوق الإنسان، حيث تعددت صنوف الحماية فشملت رعاية حقوق الطير والنبات والحيوان، ووضعت كثير من الاتفاقيات الخاصة بحماية بعض الأنواع والفصائل من الانقراض على البر وفي الهواء وتحت الماء[1].

الفرع الخامس: قانون حماية البيئة به جوانب دولية

البيئة مصلحة لا تهم المجتمع الوطني (الداخلي) لكل دولة فحسب بل تلقى اهتماما من المجتمع الدولي ككل؛ لذلك إذا كان كل مشرع في إطار القانون الداخلي يسعى إلى حماية البيئة من المشكلات والمخاطر التي تحيط بها في دولته، فإن المجتمع الدولي والقانون الدولي على حد السواء لم يقف مكتوف الأيدي في مواجهة تلك المخاطر، وإنما سعى إلى حماية البيئة واهتم بها ونبه إلى خطورة المشكلات المحيطة بها، وعمل على الوقاية منها ووضع الحلول لها، وذلك من خلال إضفاء مسحة دولية على القواعد القانونية المتعلقة بحماية البيئة والتي تظهر من خلال طبيعة النشاط الذي يؤثر سلبيا على البيئة : فغالبية الأنشطة التي تضر بالبيئة لا تقتصر آثارها الضارة على حدود الدولة التي حدثت فيها، وإنما تتعداها إلى دول أخرى، الأشخاص الذين يمارسون نشاطا يؤثر بصورة سلبية على البيئة:

[1] قويدر، شعشوع. المرجع السابق، ص 136

ذلك أن المخاطر والمشاكل التي تؤدي إلى الإضرار بالبيئة لا تصدر عن أشخاص القانون الداخلي المخاطبين بأحكامه – سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين فحسب، وإنما تصدر كذلك عن الأشخاص المخاطبين بأحكام القانون الدولي، مما أدى إلى دخول موضوعات دولية إلى تشريعات حماية البيئة الخاصة بكل دولة كموضوع المسئولية الدولية عن الأضرار البيئية، والمسئولية المدنية ذات العنصر الأجنبي وما تثيره من مشكلات الاختصاص القضائي الدولي وتنازع القوانين[1].

طبيعة المصلحة التي تحميها قواعد قانون البيئة فالمصلحة التي يحميها قانون البيئة والمتمثلة في حماية البيئة من المشاكل والمخاطر التي تحيط بها، هي مصلحة مشتركة ينبغي أن تعمل جميع الدول على حمايتها، فالدول لها مصالح بيئية مشتركة في تقليل الأضرار التي تلحق بالبيئة، وفي ضمان الاستعمال المعقول والمقيد الموارد البيئة لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلة[2].

الفرع السادس: قانون حماية البيئة قانون التضامن والتعاون

غدت فكرة حماية البيئة حقا من الحقوق الأساسية للإنسان التي اعترف بها على الصعيد الدولي والداخلي على حد السواء، الأمر الذي أدى إلى وصف هذا قانون حماية البيئة بأنه قانون التضامن، فهو يعكس بحق استجابة الرأي العام إلى ضرورة المضي قدما في طريق حماية البيئة والحفاظ عليها كحق من حقوق البشرية، والتضامن أفرادا وشعوبا الحماية هذا الحق والحفاظ عليه.

ولكون حماية البيئة واجب على الأفراد والدول على حد السواء فهو يتطلب قدرا كبيرا من الموارد المالية والخبرات العلمية والفنية، ولا يتوافر ذلك بصورة فعالة إلا بتظافر الجهود الدولية، لذا ينبغي وفقا للالتزام الدولي بحماية البيئة ضرورة التعاون الدولي، وهو الأمر الذي

---

[1] مصباحي، مقداد. *دور قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة*، مذكرة ماجستير في قانون البيئة، جامعة سطيف، 2016/2015، ص 46.

[2] مصباحي، مقداد. المرجع نفسه، ص47.

ركزت عليه كثير من الاتفاقيات الدولية على غرار اتفاق المبادئ الذي وقع عام 1972 تحت شعار "نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة، كما انعقد أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في ريو دي جانيرو عام 1992 أو ما يعرض بمؤتمر الأرض الذي دعى إلى توحيد الجهود والتعاون المنسق بين جميع أبناء الجنس البشري لإنقاذ كوكب الأرض من أجل الأجيال القادمة [1].

المبحث الثاني: مفهوم التهيئة والتعمير وعلاقتها في حماية البيئة

أمام التحديات البيئية المتفاقمة التي أفرزها التوسع العمراني العشوائي، برزت الحاجة إلى إعادة التفكير في أساليب التدخل في المجال، بما يضمن التوازن بين التنمية المكانية وحماية البيئة. وفي هذا الإطار، تُعد التهيئة والتعمير من المفاهيم المركزية في السياسات الترابية، باعتبارهما الأداتين الأساسيتين لتنظيم استعمال الأرض، وتوجيه التحولات المجالية بشكل عقلاني ومنسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.

فالتهيئة لا تقتصر على إعداد المجال لاستقبال الأنشطة، وإنما تشمل بُعدًا استراتيجيًا يروم خلق انسجام مجالي واقتصادي واجتماعي، في حين يهتم التعمير بتنظيم الفضاء المبني من خلال توجيه النمو الحضري وضبط أنشطة البناء. غير أن نجاح هذه السياسات يظل رهينًا بمدى إدماج البُعد البيئي ضمن مقاربات التهيئة والتخطيط العمراني.

وعليه، يروم هذا المبحث إلى تفكيك المفاهيم الأساسية للتهيئة والتعمير، والوقوف عند **أوجه** تكاملهما مع أهداف حماية البيئة، من خلال إبراز كيف يمكن لهندسة المجال أن تسهم في الحد من التدهور البيئي، وتوفير إطار عيش سليم للأجيال الحالية والمقبلة.

المطلب الأول: تعريف التهيئة والتعمير

التهيئة والتعمير من أبرز الوسائل التي تعتمدها الدول لتنظيم المجال العمراني، وضبط استعمالات الأرض بما يحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

[1] مصباحي، مقداد. المرجع نفسه،ص 47.

الفرع الأول: تعريف التهيئة

هي عملية تخطيط وتنظيم استعمال الأراضي في المجال الوطني أو الجهوي أو المحلي، بما يضمن التوازن في توزيع السكان، الأنشطة الاقتصادية، والخدمات، وذلك عبر أدوات قانونية وتقنية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة[1].

الفرع الثاني: تعريف التعمير

هو مجموع التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة أو الهيئات المحلية من أجل تنظيم واستغلال الأراضي قصد إنجاز البنايات والتجهيزات الضرورية، وذلك وفق مخططات عمرانية معتمدة، مثل مخطط شغل الأراضي ومخطط التهيئة والتعمير[2].

المطلب الثاني: أهداف وأدوات التهيئة والتعمير

الفرع الأول: أهداف قانون التهيئة والتعمير

يهدف قانون التهيئة والتعمير إلى وضع إطار قانوني ومنهجي لتنظيم واستغلال الإقليم الوطني بشكل عقلاني ومنسجم، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وضمان حسن استعمال المجال.

أولا: تحقيق التنمية المتوازنة

يسعى القانون إلى توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والخدمات بطريقة متوازنة عبر الإقليم الوطني، والحد من التمركز العشوائي في بعض المناطق دون غيرها.

ثانيا: تنظيم استعمال الأراضي

يضع القانون أدوات قانونية مثل مخطط التهيئة العمرانية ومخطط شغل الأراضي لضبط وتنظيم استخدامات الأرض بما يتوافق مع المصلحة العامة.

---

[1] بن زاهي، سامية. *التهيئة والتعمير في الجزائر، دراسة قانونية تحليلية*، رسالة ماجتير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 01، 2019/2018، ص 14.

[2] بن عيسى، نوال. *التهيئة والتعمير واثارها على البيئة في التشريع الجزائري*، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد 06، 2019، ص 47.

ثالثا: تحسين الإطار المعيشي

من خلال توفير شروط بيئية واجتماعية سليمة تضمن جودة الحياة للمواطن، خاصة عبر توفير السكن اللائق، المساحات الخضراء، والهياكل الأساسية الضرورية.

رابعا: حماية الأراضي الفلاحية والمناطق الطبيعية

يهدف القانون إلى منع التوسع العمراني العشوائي الذي يهدد الأراضي الفلاحية، والمواقع ذات القيمة البيئية أو الثقافية، وذلك بالحفاظ على التوازن البيئي والاقتصادي.

خامسا: دعم التخطيط الحضري والعمراني

يعزز القانون دور الدولة والجماعات المحلية في التخطيط الاستراتيجي للمدن والقرى، مما يسمح بتوجيه الاستثمار العمومي والخاص نحو مشاريع مدروسة.

سادسا: الوقاية من الكوارث العمرانية والاختلالات

من خلال فرض قواعد البناء وتقنين التوسع، يساعد القانون في تقليص المخاطر الناتجة عن العشوائيات أو البناء غير القانوني، مما يحمي الأرواح والممتلكات.

الفرع الثاني: أدوات التهيئة و التعمير

تُعد أدوات التهيئة والتعمير بمثابة الآليات التي تعتمدها الدولة والجهات المختصة لتخطيط وتنظيم استعمال المجال بطريقة عقلانية، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة، التوازنات المجالية، والاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث فئات رئيسية: أدوات قانونية، أدوات تخطيطية وتقنية، وأدوات مؤسساتية وإدارية.

أولًا: الأدوات القانونية

تُشكل الإطار المرجعي الذي يُنظم تدخلات الدولة والفاعلين في مجال التهيئة العمرانية. ومن بين هذه الأدوات:

- القوانين التنظيمية للتعمير مثل قوانين التهيئة والتعمير، قوانين حماية البيئة، قوانين نزع الملكية للمنفعة العامة[1].
- الضوابط العقارية التي تُنظم البناء، الاستعمالات المسموح بها، وأنظمة الارتفاق[2]

تهدف هذه النصوص إلى ضبط البناء، حماية المجال، وضمان التناسق بين المشاريع العمرانية والمصلحة العامة.

ثانيًا: الأدوات التخطيطية والتقنية

تتجلى في مجموعة من الوثائق والخطط التوجيهية التي ترسم ملامح تنظيم المجال، ومن أبرزها:

- مخطط التهيئة العمرانية حيث يحدد توجهات التهيئة على المدى المتوسط والطويل.
- تصميم التهيئة: يُترجم توجهات المخطط إلى قواعد تفصيلية للبناء والاستغلال.
- تصميم النمو يُعتمد خصوصًا في المناطق القروية أو المناطق حديثة التوسع.
- خرائط استعمالات الأراضي :تُحدد بدقة الأنشطة المسموح بها في كل منطقة[3].

تُعتبر هذه الوثائق أدوات تقنية ضرورية لضبط التوسع العمراني، تنظيم الوظائف الحضرية، وتوجيه الاستثمارات.

ثالثًا: الأدوات المؤسساتية والإدارية

تتمثل في الأجهزة والهيئات التي تسهر على إعداد، تتبع، وتنفيذ أدوات التهيئة، ومن بينها:

- **الوكالات الحضرية** :تضطلع بدور أساسي في إعداد وثائق التعمير، تقديم الرأي في مشاريع البناء، والمراقبة.

[1] ظهير، شريف. قانون رقم 1.92.31 المتعلق بالتعمير، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4152 بتاريخ 17 يونيو 1992.

[2] عبد الله، بوصوف. *القانون العقاري والتعمير في المغرب*: مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017، ص: 114.

[3] فاطمة الزهراء، العلوي. *"الوثائق التقنية للتعمير كأداة لتأطير المجال"*، *مجلة العمران والتنمية*، عدد 5، 2021، ص: 45

- **السلطات المحلية (الجماعات، المجالس** :(تشارك في التخطيط المحلي وتصدر الرخص.
- **القطاعات الوزارية المكلفة بالتهيئة والإسكان** :تضع السياسات الوطنية وتنسق تنفيذها[1].

وتتفاعل هذه المؤسسات وفق مقاربة تشاركية تدمج مختلف المتدخلين من أجل ضمان حكامة عمرانية ناجعة.

المطلب الثالث: العلاقة الجدلية بين التهيئة والتعمير

الفرع الأول: التكامل

عندما يُوظَّف التخطيط العمراني بطريقة عقلانية ومستدامة، فإنه يسهم في حماية البيئة من خلال:

- الحد من التوسع العمراني العشوائي الذي يؤدي إلى تدمير الغابات والتربة[2]
- الفصل بين المناطق الصناعية والسكنية لتقليل التلوث[3]
- تشجيع وسائل النقل المستدام والطاقة المتجددة في المدن الحديثة[4]

الفرع الثاني: الصراع

لكن من جهة أخرى، فإن مشروعات التهيئة والتعمير قد تُشكّل تهديداً للبيئة، من خلال:

- إنشاء البنى التحتية الكبرى مثل الطرق والسدود التي تضر بالمنظومات الإيكولوجية[5]

---

[1] عبد الكريم، نجيب. *تخطيط المدن في المغرب: بين النظرية والممارسة*: دار الأمان، الرباط، 2020، ص: 77.

[2] خالد، الشافعي. *"التمدن العشوائي وأثره على البيئة"*، *مجلة العمران والتنمية*، عدد 6، 2019، ص: 102

[3] نبيل خليل، "التخطيط العمراني المستدام: نحو مدينة خضراء"، *الندوة العربية للتنمية المستدامة*، بيروت، 2021، ص: 88

[4] المرجع نفسه، ص88

[5] سمير، الوافي، *إشكاليات التوسع العمراني في العالم العربي*: دار الفكر العربي، القاهرة، 2017، ص: 77.

- الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية والمناطق الحساسة[1].
- تغليب الاعتبارات الاقتصادية والسياسية على البعد البيئي في بعض المخططات[2].

المبحث الثالث: الإطار النظري لحماية البيئة والتهيئة والتعمير

أدى تزايد التحديات البيئية الناتجة عن التوسع الحضري، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، إلى بروز الحاجة الملحة لإعادة النظر في السياسات العمرانية والتنموية بما يضمن التوفيق بين متطلبات التهيئة والتعمير من جهة، وضرورات حماية البيئة من جهة أخرى. فقد أصبحت العلاقة بين حماية البيئة والتهيئة العمرانية أحد المواضيع الأساسية في النقاشات الأكاديمية والمهنية، نظرًا لما تطرحه من رهانات متعددة الأبعاد تمس الاستدامة، العدالة المجالية، وجودة الحياة.

وفي هذا السياق، يُعد بناء إطار نظري متين ضرورة منهجية لفهم التشابكات المفاهيمية والتاريخية والتشريعية التي تحكم العلاقة بين البيئة والمجال، خاصة في ظل التحولات البيئية والمناخية المتسارعة. إذ يُسهم هذا الإطار في توضيح المفاهيم الأساسية، كالتهيئة والتعمير، الاستدامة، ومبادئ حماية البيئة، مع استحضار المرجعيات القانونية والمؤسساتية المؤطرة لها.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الأسس النظرية التي تقوم عليها حماية البيئة والتهيئة والتعمير، من خلال استعراض المفاهيم المركزية، تطور الاهتمام الدولي والوطني بالبيئة، وكذا الإطار القانوني والمؤسساتي الذي ينظم العلاقة بين البعدين البيئي والعمراني.

المطلب الأول: نظريات التنمية المستدامة وأبعاد البيئة

شهد مفهوم التنمية المستدامة تطورًا نظريًا ملحوظًا منذ ظهوره في ثمانينيات القرن الماضي، حيث لم يعد يقتصر على مجرد التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بل أصبح يقوم على رؤية شمولية متعددة الأبعاد. وقد ساهم هذا التحول في بروز عدد من

---

[1] عبد السلام، حجازي. *الأراضي الفلاحية بين ضغط التوسع الحضري ومتطلبات الأمن الغذائي"، مجلة البيئة والتنمية*، عدد 11، 2020، ص: 56

[2] نفس المرجع، ص: 59.

النظريات والمقاربات التي حاولت تفسير آليات تحقيق الاستدامة، وتقديم تصورات متكاملة لتوجيه السياسات التنموية نحو أنماط أكثر توازنًا وعدالة واستمرارية.

ويُعد البُعد البيئي من الركائز الأساسية لهذه النظريات، إذ لا يمكن تصور تنمية مستدامة دون مراعاة محدودية الموارد الطبيعية، وحساسية المنظومات البيئية، وضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة في بيئة سليمة وآمنة. وقد تمثل ذلك في إدراج البيئة كعنصر جوهري ضمن أدبيات التنمية المستدامة، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعليه، يروم هذا المطلب إلى استعراض أبرز النظريات المؤطرة لفكرة التنمية المستدامة، مع التركيز على كيفية معالجة كل منها للبعد البيئي، وما ترتب عن ذلك من تحولات في السياسات العمومية، والتخطيط العمراني، والتدبير البيئي الحديث.

الفرع الأول نظرية التنمية المستدامة

أولا: مضمون النظرية

تقوم نظرية التنمية المستدامة على معطيات أربع هي : الحاجات الأساسية ، ضبط حجم السكان، الحفاظ على الموارد الطبيعية، توجيه التنمية نحو تحقيق النمو المستدام.

أ: الحاجات الأساسية

تنطلق نظرية التنمية المستدامة من التزام أساسي بتلبية الحاجات الأساسية للسكان المتزايد في البلدان النامية وللفقراء في شتى أنحاء العالم، فالنهوض بمستوى المعيشة ومكافحة الفقر هو نقطة البدء في هذه النظرية، وهو المنطلق الذي صيغت معطيات النظرية بما يتسق معا، وهو الشرط الضروري وإن لم تكن الشرط الكافي وحده التحقيق هدف النظرية وهو مواصلة التنمية، وأكثر الحاجات الأساسية ضرورة هي الحاجة إلى العمل خاصة مع تزايد حجم القوى العاملة في الدول النامية، بالإضافة إلى الحاجة إلى المزيد من الغذاء، ليس لإطعام أناس أكثر فحسب، بلا لمواجهة سوءا لتغذية السائد في كثير من السكان البلدان النامية وآسيا وإفريقيا .

والطاقة حاجة أساسية يتطلب إشباعها تغيير نمط استهلاك بالتحول من الوقود الخشبي السائد في المجتمعات الفقيرة في الدول النامية إلى مشتقات البترول والغاز الطبيعي والكهرباء، والمسكن والمياه النظيفة والرعاية الصحية من الحاجات المختلفة[1].

ب: ضبط حجم السكان

لا تستقيم التنمية المستدامة دون ضبط حجم السكان، والمعيار في ذلك أن يستقر عدد من السكان عند مستوى ملائم لقدرات النظام البيئي، فزيادة السكان تخفض معدل النمو الاقتصادي وتزيد الضغط على الموارد الطبيعية وترفع حجم التلوث ، والمشكلة ليست مجرد الحجم الكلي للسكان بحيث نجد الزيادة السكانية المطردة أكثر من معدل النمو الاقتصادي وتعرقل جهود التنمية ، وبالتالي لا يمكن تنظيم النمو السكاني بما يتواءم مع إنتاجية النظام البيئي، وفي البلدان الصناعية يقل معدل النمو السكاني عن 1%، والمقدر أن يزيد عدد سكان الدول الصناعية من 1.2 مليار نسمة عام 1981 إلى 1.4 مليار نسمة عام 2025، وهذا عكس تزايد السكان في الدول النامية حيث يتوقع أن تزيد عدد سكانها عبر هذه الفترة من 3.7 مليار إلى 6.7 مليار نسمة. وسوف يظل النمو السكاني غير متوازن بين مناطق الحضر والريف في الدول النامية، حيث تشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن حجم سكان في هذه الدول سيبدأ في الإخفاض في الربع الأول من القرن (21) بسبب الهجرة إلى الحضر، والتحضر أمر مرغوب فيه وهو جانب هام من عملية التنمية المستدامة، ولكن تبعاته شديدة على النظام البيئي لما يتطلب من خدمات مرافقة كمساكن ورعاية صحية وما يصاحبه من توطن صناعي تتزايد معه مخلفات الإنتاج، كما تتزايد مخلفات الإستهلاك لزيادة عدد السكان

[1] محمد، عبد البديع. *اقتصاد حماية البيئة*، مرجع سابق، ص 356.

في الحضر، الأمر الذي يتطلب تشجيع التجمعات الحضرية الصغرى لتقليل الضغط على المدن الكبرى[1] .

ج: الحفاظ على الموارد الطبيعية

الحفاظ على الموارد الطبيعية فرض أساسي من فروض نظرية التنمية المستدامة، وفرض بديهي لأن التنمية لا يمكن أن تتواصل ما لم تقترن بالحفاظ على الموارد ، وقد لا تنسق فرص تلبية الحاجات الأساسية مع فرص الحفاظ على الموارد ، أو يصعب الجمع بينهما ولكنه لا يبلغ حد الإستحالة إذا ما أحسن استخدام الموارد بتخصيص الكفء لها والأراضي الزراعية والغابات والمسطحات المائية في طليعة الموارد الطبيعية واجبة الحماية، ويتحدد مدى التنمية المستدامة بتوفر موارد الطاقة وتعدد مصادرها وقدرة البيئة على استيعاب مخلفات استخدامها[2].

د: توجيه التقنية

تستوجب التنمية المستدامة تغير اتجاه التقنية لتولى العوامل البيئية اهتماما أكبر بما في ذلك تقنية البلدان الصناعية التي لا تتواءم مع الظروف الإقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان النامية، ويجب أن تسير عمليات تطوير التقنية في اتجاه الإهتمام بالبيئة في جميع البلدان ، الأمر الذي يتوجب . على المشروعات العاملة تطوير التقنية التي يستخدمها المراعاة الإعتبارات البيئية فضلا عن وجوب التنمية المستدامة من قبل المؤسسات العاملة في المناطق ذات الحساسية البيئية، وتطوير التقنيات الملائمة وثيقة الصلة بإدارة مخاطرها مثل المفاعلات النووية، وشبكات الكهرباء وأنظمة النقل بما يتطلب. قيام مؤسسات قومية أو

[1] سالمي، رشيد. *اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر*، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006، ص 25.

[2] فاطمة الزهراء، زرواط. *اشكالية تسيير النفايات واثارها عل التوازن الاقتصادي والبيئي*، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص26.

دولية لتقدير الآثار المحتملة للتقنيات الجديدة قبل استخدامها لضمان ألا يؤدي إنتاجها واستخدامها إلى الأضرار البيئية[1] .

ثانيا: إستمرارية التنمية

استمرار النمو في البلدان النامية بصفة خاصة هو غاية نظرية التنمية المستدامة، وينبثق من هدف استمرار النمو هدف آخر هو مواجهة الفقر والتخفيف من حدته لأن الفقر من العوامل السلبية في حماية البيئة، كما أن البلدان النامية جزء من الإقتصاد القائم على الإعتماد المتبادل بين سائر أجزائه ، فضلا على أن توقعات النمو في الدول النامية تعتمد

على مستويات وأنماط النمو في الدول المتقدمة، ويمكن للنمو الاقتصادي أن يستمر في البلدان الصناعية دون إجحاف بالبيئة إذ استطاعت هذه الدول مواصلة التحول في استراتيجيات نموها نحو أوجه نشاط أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة وتحسين كفاءة استخدامها ، لقد بات مسلما في فكر التنمية الإقتصادية وجوب إتجاه الدول النامية إلى زيادة التصدير خاصة مع تزايد الإستيراد المصاحب لتنفيذ برامج التنمية، لذلك تغدوا إعادة توجيه العلاقات الإقتصادية الدولية ضرورة التنمية المستدامة التي تنطوي على ما هو أكثر من مجرد النمو، حيث تتطلب تغييرا في مضمون النمو يجعله أقل كفاية في استخدام الموارد الطبيعية والطاقة وجعل أثاره أكثر إنصافا، وتتطلب التنمية المستدامة أن يوحد التغير الذي طرأ على مخزون الموارد الطبيعية في الحسبان عند قياس النمو، وتعد التنمية غير القابلة للإستدامة إذا كانت تزيد من قابلية التعرض للأزمات [2].

والمبدأ العام للتنمية المستدامة الذي تبنته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أن الجيل الحاضر ينبغي أن يلبي احتياجاته دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

---

[1] سالمي، رشيد. المرجع السابق، ص26-27.

[2] عبد الله، الحرتسي حميد. *السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، 1994، 2004*، مذكرة ماجستير في العلوم، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، 2005، ص 126.

ثالثا: نقد نظرية التنمية المستدامة

لقد أكدت نظرية التنمية المستدامة على وجوب استمرار النمو لتلبية الحاجات الأساسية ومكافحة الفقر مع ضبط حجم السكان والحفاظ على الموارد الطبيعية وتوجيه التقنية لتحقيق هذه الأهداف التي تتعلق جميعها حماية البيئة، ولكن مشكلة تدهور البيئة لا تزال قائمة وصعوبة مواجهتها لا تزال ماثلة، لأن نظرية التنمية المستدامة وإن نجحت في بيان الفروض التي يتحقق في ظلها تواصل النمو فإنها لم تبين كيفية تحقيق هذه الفروض ، أي كيفية تلبية الحاجات الأساسية وضبط وتوجيه السكان بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، وبالتالي يكفي القول بوجوب وضع السياسات التي تحقق هذه الفروض والأهداف[1] .

ولم تولي نظرية التنمية المستدامة ظاهرة التلوث الإهتمام الواجب لها مكتفية بالإعتماد على توجيه التقنية كسبيل كاف للحد من التلوث، وهذا نقص واضح في بيان النظرية، لأن ظاهرة التلوث شديدة الإرتباط بسائر ظواهر اضمحلال البيئة وأثرها أبلغ خطرا لأنها تصيب الإنسان في أعز ما يملك وهي صحته وسلامته، فضلا عن تبعاتها الإقتصادية، بالإضافة إلى أن التلوث من أخطر الظواهر التي تعرقل استمرار التسمية لأنها تحد من قدرات الموارد وتستنزفها وتعوق توازن البيئة وتنقص من مستوى خدماتها وإسهامها في تحقيق التنمية المستدامة.

لقد نجحت نظرية التنمية المستدامة في أن تبعث الأمل بعد اليأس ، ولكنها لم تنجح حتى الآن في وصف طريق الوصول إلى هذا الأمل الذي يؤكد أن النظرية سليمة في أساسها، ولكن بناءها لم يكتمل وتحتاج إلى جهد علمي نظري وميداني، لأن المشكلات حد ماثلة والحلول لا تزال بعيدة المنال ، خاصة وإننا لم نلمس على مدى عقدين من الزمان منذ ظهور النظرية ما يدل على أنها بدأت تؤتي ثمارها .

[1] ارشيد، سالمي. المرجع السابق، ص123.

الفرع الثاني: التنمية المستدامة والبعد البيئي

أصبحت **التنمية المستدامة** خيارًا استراتيجيًا في السياسات التنموية العالمية، وذلك لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة. ومن بين أبعادها الثلاثة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، يُعد **البُعد البيئي** حجر الزاوية الذي يضمن ديمومة الموارد الطبيعية وصيانة النظم الإيكولوجية للأجيال القادمة.

أولا: أهمية البُعد البيئي في التنمية المستدامة

يشكل البُعد البيئي العمود الفقري للتنمية المستدامة، ويتجلى ذلك في عدة جوانب:

- **استدامة الموارد الطبيعية** مثل المياه، التربة، الغابات، والمعادن[1].
- **مكافحة التلوث** الناتج عن الأنشطة الصناعية والزراعية[2]
- **الحفاظ على التنوع البيولوجي** والتوازنات البيئية[3].
- **التقليل من آثار التغير المناخي** عبر الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

فمن دون الاعتناء بهذا البُعد، فإن التنمية الاقتصادية قد تُلحق أضرارًا جسيمة بالأنظمة البيئية، ما يؤدي إلى اختلالات خطيرة تؤثر في صحة الإنسان وفي الاستقرار الاجتماعي.

ثانيا: آليات تفعيل البُعد البيئي

لكي يتحقق التكامل بين التنمية وحماية البيئة، ينبغي اعتماد مجموعة من السياسات والآليات، من بينها:

---

[1] علي، الفايد. *"إدارة الموارد الطبيعية في ظل التنمية المستدامة"*، *مجلة البيئة والتنمية*، عدد 12، 2020، ص: 65.

[2] اميمة، بوعلام. *"التلوث الصناعي وأثره على الاستدامة البيئية"*، *المجلة الجزائرية للبيئة والاقتصاد الأخضر*، عدد 6، 2021، ص: 102

[3] امال، زروق، *البيئة والتنمية: رهانات العصر*: منشورات المعرفة، عمان، 2018، ص: 88

- **التخطيط البيئي المتكامل** في المشاريع والمخططات التنموية[1].
- **إدراج تقييم الأثر البيئي** كإجراء إلزامي قبل تنفيذ المشاريع الكبرى[2].
- **تثمين الطاقات المتجددة** والاقتصاد الأخضر.
- **توعية المجتمع** بأهمية حماية البيئة كمصلحة جماعية[3].

المطلب الثاني: مبدأ الاحتراز ودوره في التخطيط العمراني

مع تصاعد المخاطر البيئية الناتجة عن التوسع العمراني والتخطيط غير المدروس، برز **مبدأ الاحتراز** كأحد المبادئ الأساسية في مجال البيئة والتخطيط، لما له من أهمية في الحد من الآثار السلبية المحتملة للمشاريع الحضرية، حتى في ظل غياب أدلة علمية قاطعة على تلك الأضرار.

الفرع الاول: تعريف مبدأ الاحتراز

يرتكز **مبدأ الاحتراز** على فكرة أساسية مفادها :في حال وجود تهديد بضرر جسيم أو لا يمكن إصلاحه على البيئة أو الصحة العامة، فإن غياب اليقين العلمي الكامل لا يُبرر تأجيل اتخاذ التدابير الوقائية[4].

وقد أُدرج هذا المبدأ في عدد من المواثيق الدولية، أبرزها **إعلان ريو دي جانيرو** سنة 1992، وخاصة في **المبدأ 15** الذي أكد على ضرورة تبني سياسات وقائية لحماية البيئة[5].

الفرع الثاني: أهمية مبدأ الاحتراز في التخطيط العمراني

في سياق التخطيط العمراني، يتمثل دور مبدأ الاحتراز فيما يلي:

---

[1] فاطمة، قاسم. *"الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق الاستدامة البيئية"*، مجلة العلوم الاقتصادية والبيئية، عدد *5، 2022*، ص: 71

[2] هناء، الملياني. *"التربية البيئية في المناهج التعليمية"*، مجلة التربية والتنمية المستدامة، عدد 3، 2020، ص: 60

[3] ناصر، بوشت. *البيئة في سياسات الدول النامية: الواقع والآفاق*: دار الحكمة، الجزائر، 2017، ص: 93.

[4] ابه، زكار. المرجع السابق، ص 132

[5] الأمم المتحدة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مؤتمر قمة الأرض، ريو دي جانيرو، 1992، المبدأ 15.

اولا: **الوقاية من المخاطر البيئية المحتملة**

يسمح مبدأ الاحتراز بالتدخل المسبق قبل وقوع الضرر، لا سيما في المشاريع العمرانية الكبرى (المناطق الصناعية، شبكات النقل، التجزئات السكنية...) التي قد تؤثر على البيئة الطبيعية أو موارد المياه أو التوازن الإيكولوجي[1].

ثانيا: تشجيع تقييم الأثر البيئي

يشجع هذا المبدأ على **إجراء دراسات للأثر البيئي** قبل المصادقة على المشاريع العمرانية، حتى وإن لم تكن المخاطر مؤكدة، وذلك لضمان اتخاذ قرارات مبنية على مبدأ الحذر[2]

ثالثا: تحفيز اعتماد أنماط تخطيط مستدامة

يؤدي مبدأ الاحتراز إلى تبني حلول تخطيطية **أكثر استدامة**، مثل:

- الحفاظ على المناطق الرطبة والمساحات الخضراء.
- تجنب البناء في المناطق المهددة بالفيضانات أو الزلازل.
- دمج الاعتبارات المناخية في تخطيط المدن المستقبلية[3].

الفرع الثالث: دور مبدأ الاحتراز في التخطيط العمراني

لتفعيل هذا المبدأ في التخطيط العمراني لا بد من:

- إقرار إلزامية **تقييم الأثر البيئي** لجميع المشاريع العمرانية الكبرى.
- تكوين أطر متخصصة في **البيئة الحضرية** والوقاية من المخاطر.
- سنّ قوانين واضحة تُكرّس **مبدأ الاحتراز** في السياسات العمرانية والتهيئة.

---

[1] عبد الحق، المراكشي. *"مبدأ الاحتراز في تدبير المشاريع العمرانية"*، مجلة القانون والبيئة، عدد 7، 2020، ص: 59.

[2] وزارة البيئة المغربية، دليل تقييم الأثر البيئي للمشاريع الحضرية، الرباط، 2019، ص: 22

[3] خالد، العثماني. *"التحولات المناخية وأثرها على التخطيط الحضري"*، ندوة التخطيط المستدام في المدن العربية، 2021، ص: 38.

- إشراك المجتمع المدني والخبراء البيئيين في مراحل اتخاذ القرار[1].

المطلب الثالث: مبدأ المشاركة العامة في قرارات البيئة المتعلقة بالتهيئة والتعمير

انطلاقا من اعتبار أن البيئة هي حق من حقوق الإنسان الجماعية ذات خصوصية تتطلب العمل الجماعي وتوفر الحس لدى جميع الفواعل (دول، منظمات دولية، جمعيات، مواطنون...) من جهة، وإنفراده بطابعه الإجرائي عن باقي منظومة حقوق الإنسان الأخرى ،إذ يلزم من أجل مبادرة وتحرك الشركاء (الأفراد والجمعيات) للدفاع عن حقهم في بيئة صحية وسليمة أن يكون لهم القدر الكافي من المعلومات وأن يحيطوا بما تنطوي عليه بيئتهم من تهديدات وأخطار، وتمكينهم بناء على ذلك– العلم المسبق– من المشاركة والمساهمة بخبراتهم ومداركهم في صناعة القرارات والتدابير المتعلقة بالإدارة المستدامة للبيئة والحد من الأخطار، مع تمكينهم من الوصول إلى الهيئات القضائية لتفعيل هذه الحقوق وضمان مساهمتهم الجدية والمؤسسة قانونا، من خلال تقرير صلاحياتهم للجوء إلى القضاء عبر منحهم الصفة لرفع الدعاوى، ووضع أطر قانونية إجرائية تسمح لهم بالطعن أمام مختلف جهات القضاء الموجودة سواء في القرارات الإدارية أو القضائية درءا لأي تعسف أو مساس بحقهم. جاء في الفصل الثامن من إعلان قمة الأرض)1992ينبغي على الحكومات والمشرعين رسم إجراءات قضائية وإدارية لغرض الإصلاح القانوني ومعالجة الأنشطة التي تؤثر على البيئة والتنمية ، والتي ربما تكون غير قانونية أو هناك تعسفا في استعمال الحق بموجب القانون وينبغي أن توفر سبيلا إلى الأفراد والمنظمات والمجموعات ذات المصلحة القانونية المعترف بها).

المشاركة العامة بعبارات بسيطة تعني إشراك أولئك الذين يتأثرون بالقرار في عملية صنع القرار، وهي تقوم على فكرة أن مشاركة الجمهور يمكن أن تساعد في اتخاذ قرارات أفضل تعكس اهتمامات المتضررين من الأشخاص والكيانات المعنية، ويقوم مفهوم المشاركة

[1] اميمة، قرفي. *الإشكالات القانونية لمبدأ الاحتراز*"، مجلة القانون والتنمية المستدامة، عدد 4، 2021، ص: 91

العامة[1]على ثلاثة المبادئ تعتبر ركائز أساسية: الحق في المعلومات، الحق في المشاركة في عملية صنع القرار والحق في العدالة[2].

الفرع الأول: الحق في المعلومة

يجب أن يمكن للجمهور من الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة التي يحتاجونها بسهولة حتى يتمكنوا من المشاركة بطريقة هادفة، هذه تقع المسؤولية مع سلطة اتخاذ القرار. تم تكريس هذا الحق دوليا فيما جاء في إعلان استوكهولم 1972 في مبادئه الأساسية ولا سيما المبدأين 19و ،20 والذين أقرا بضرورة تمتع كل فرد في المجتمع بإعلام بيئي يكفل له حق الإطلاع على المعلومات والتدابير المتعلقة بالمجال البيئي، مع التأكيد بالمقابل على دور الهيئات العامة في تكريس هذا الحق وضمان الالتزام الفعلي باحترامه، عن طريق التزامها بإتاحة الفرصة أمام كل فرد للإطلاع والوصول للمعلومة والمعطيات البيئية التي بحوزتها.

الفرع الثاني: الحق فى المشاركة عمليات صنع القرار

المشاركة العامة هي فقط ممكنة حين يتم وضع الآليات المناسبة لتحقيق ذلك، أهمها توفير المعلومات بقدر كاف، و يجب إعلام الجمهور في مرحلة مبكرة لتمكينهم من حقهم في المشاركة في صنع القرار.

تم النص على هذا الحق في إعلان "ريو" سنة 1992أين تم التأكيد على أهمية إقرار هذا المفهوم ضمن مختلف السياسات والتدابير البيئية وبأبعادها الدولة والوطنية، حيث أكد البند العاشر منه على أن الطريقة المثلى لمعالجة قضايا المحيط البيئي، لن تتحقق إلا من خلال ضمان إشراك الأفراد المعنيين بها ووفقا للمستوى المحدد لهاته المشاركة، ليتعزز هذا التأكيد

[1] عمارة، نعيمة. *الاتجاه نحو التأسيس للمسؤولية المدنية على أساس مبدأ الحيطة*، مجلة دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 13، سنة 2013، ص 180.

[2] يوسف، العزوزي. *أي دور لمبدأ الوقاية في تعزيز فرص الاستدامة البيئية؟*، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد451 ،أيلول/ سبتمبر 2016، ص 104.

وفي نفس الإطار– مؤتمر ريو– من خلال ما تضمنه وثيقة "الأجندة 21في الفصل السابع والعشرون منها، والذي أشار للآليات العملية التي تتحدد وفقها مشاركة تنظيمات المجتمع المدني المحلية (OSC) والدولية (ONG) ، ليدرج مبدأ المشاركة ونظرا لأهميته على مستوى العديد من النصوص والاتفاقيات الدولية المتعلقة قضايا البيئة، كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ، وبرتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية[1] .

الفرع الثالث: الحق في العدالة

ينص هذا المبدأ على أن يكون للجمهور الحق في مباشرة الطعون ضد القرارات الإدارية أو القضائية في المسائل، ويشمل كذلك الوصول إلى المحاكم أو المحاكم المختصة، كضمان مهم أين يكون للمتضررين من القرار وسيلة للدفاع عن حقوقهم. ذلك بالنظر لما تحظى به هيئات القضاء وتحقيق العدالة من استقلالية ولما لها من دور أساسي في كفالة الحقوق والحريات المقررة في المجتمع، وضمان الالتزام الفعلي والصحيح بمختلف الأطر والقواعد المسيرة للحياة العامة فيها[2].

[1] كريم، بركات. *حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة*، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة "عبد الرحمان ميرة "، بجاية– الجزائر ، العدد 01 لسنة ، 2011، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص 138.

خلاصة الفصل

يتناول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة مفاهيم البيئة، حماية البيئة، التهيئة، والتعمير، موضحًا تداخلها وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة .تُعرّف البيئة بأنها الإطار الذي يضم العناصر الطبيعية والاصطناعية المحيطة بالإنسان، مثل الهواء والماء والتربة والكائنات الحية، بالإضافة إلى التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على جودة الحياة .أما حماية البيئة، فتعني الإجراءات والتدابير المتخذة للحفاظ على البيئة من التدهور والتلوث، وضمان استدامتها للأجيال القادمة، من خلال سن القوانين والتشريعات، وتطبيق السياسات البيئية، وتوعية المجتمع بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية .

التهيئة تشير إلى التخطيط المسبق لتنظيم استخدام الأراضي والموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، بهدف تحقيق تنمية متوازنة تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية .تشمل التهيئة إعداد المخططات التوجيهية، وتحديد المناطق السكنية، الصناعية، والزراعية، مع مراعاة حماية المناطق الحساسة بيئيًا .أما التعمير، فيتعلق بتنظيم وتطوير المناطق الحضرية والريفية لتلبية احتياجات السكان من السكن، الخدمات، والبنية التحتية، بهدف تحسين جودة الحياة من خلال توفير بيئة عمرانية ملائمة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التوسع العمراني العشوائي .

تتجلى العلاقة بين التهيئة والتعمير وحماية البيئة في أن التخطيط العمراني السليم يساهم في حماية البيئة من خلال تنظيم استخدام الأراضي، والحد من التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية .في الجزائر، سعى المشرع إلى تفعيل دور أدوات التهيئة والتعمير في حماية البيئة، من خلال وضع نصوص قانونية وتنظيمية للتحكم في مسار النمو العمراني، ومنح الإدارة سلطة التدخل لفرض احترام قواعد قانون العمران .إلا أن هناك تحديات تواجه تنفيذ هذه القوانين، مثل ضعف السلطات المحلية، ونقص الوعي لدى المواطنين، مما يستدعي تعزيز القدرات المؤسسية، وتفعيل دور المجتمع المدني في حماية البيئة .

الفصل الثاني

الفصل الثاني: آليات التهيئة والتعمير ودورها كأدوات في حماية البيئة في الجزائر

تعد البيئة اليوم من أبرز الانشغالات التي فرضت نفسها على السياسات العمومية للدول، نظراً لما تشهده من تهديدات متزايدة نتيجة للنشاط البشري المكثف، والتوسع العمراني غير المنظم، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، برزت آليات التهيئة والتعمير كوسائل تنظيمية تهدف ليس فقط إلى تحقيق تنمية عمرانية واقتصادية متوازنة، بل أيضاً إلى حماية البيئة والحفاظ على توازنها.

وفي الجزائر، لم تعد التهيئة والتعمير مجرد أدوات لتخطيط المجال وتنظيم استعمالاته، بل أصبحت ركيزة أساسية في الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة. فقد تبنّى المشرع الجزائري مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تُدرج البُعد البيئي ضمن سياسات التهيئة الحضرية والريفية، عبر أدوات تخطيطية كالمخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية ومخططات شغل الأراضي، وكذا من خلال آليات رقابية تُفرض على المشاريع العمرانية لضمان احترام المعايير البيئية.

ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على مختلف آليات التهيئة والتعمير المعتمدة في الجزائر، وبيان كيفية توظيفها كأدوات فعّالة في حماية البيئة، من خلال عرض الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكمها، وتحليل مدى نجاعتها في تحقيق التوازن بين التنمية العمرانية ومتطلبات المحافظة على المحيط البيئي، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الإطار القانوني للتهيئة والتعمير في التشريع الجزائري

المبحث الثاني: مخططات التهيئة والتعمير كأدوات لحماية البيئة

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تفعيل قواعد التهيئة والتعمير في حماية والبيئة واليات تفعيلها

المبحث الأول: الإطار القانوني للتهيئة والتعمير في التشريع الجزائري

تشكل التهيئة والتعمير أحد الميادين الأساسية التي ينظمها التشريع الجزائري لضمان توزيع متوازن للأنشطة البشرية على المجال، وتحقيق تنمية مستدامة تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونظراً لأهمية هذا القطاع في توجيه السياسات العمرانية وحماية البيئة من الممارسات العشوائية والاعتداءات المتكررة، أَولى له المشرع عناية خاصة من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تُحدد الإطار العام لتخطيط المجال وتنظيمه.

ويعد القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، بمثابة المرجع الأساسي الذي يضع المبادئ العامة لتنظيم الإقليم الوطني، ويؤطر مختلف أدوات التهيئة من مخططات توجيهية ومخططات تفصيلية، مع مراعاة المعايير البيئية والتوازنات الإيكولوجية. كما جاء هذا الإطار التشريعي مكمّلاً بمجموعة من النصوص الخاصة التي تُعزز البعد البيئي ضمن سياسات العمران، مثل قوانين حماية البيئة، وقوانين حماية الساحل والمناطق الجبلية، وغيرها من الآليات المرافقة.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى استعراض الإطار القانوني المنظم للتهيئة والتعمير في الجزائر، مع التركيز على النصوص الأساسية التي تُنظم هذا المجال، وتحليل مدى استجابتها لمتطلبات حماية البيئة والتخطيط العقلاني للمجال. وعليه سيتم دراسة الدستور الجزائري وأساس الحماية البيئة والتنمية المستدامة في (المطلب الأول)، ثم القوانين الأساسية المنظمة للتهيئة والتعمير في (المطلب الثاني)، بالإضافة إلى المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الدستور الجزائري وأساس الحماية البيئة والتنمية المستدامة

يعد الدستور المصدر الأسمى للتشريع في الدولة، ومن خلاله تتحدد التوجهات العامة للسياسات العمومية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وقد شهد الدستور الجزائري، لاسيما في تعديلاته الأخيرة، تطورًا لافتًا من حيث تكريس

المبادئ البيئية، وهو ما يعكس إرادة الدولة في تعزيز البُعد البيئي ضمن أولوياتها الاستراتيجية.

فقد نصّ دستور 2020 على جملة من الالتزامات الواضحة في هذا المجال، حيث جاء في المادة 21 منه أن "الدولة تسهر على الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، والحفاظ عليها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية". كما أكدت المادة 63 على أنّ "المواطنين ملزمون بحماية البيئة"، ما يدلّ على اعتبار البيئة مسؤولية جماعية تقع على عاتق الدولة والأفراد معاً.

وتجسد هذه النصوص الدستورية الإرادة السياسية لترسيخ مبادئ التنمية المستدامة، القائمة على التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تُشكل الأساس الذي تنبني عليه بقية التشريعات الخاصة بالتهيئة والتعمير، مما يضفي عليها شرعية دستورية ويمنحها بعدًا استراتيجياً في المنظومة القانونية الوطنية.

الفرع الأول: التزامات الدولة في حماية البيئة والتنمية المستدامة

لقد كرس دستور 2020 مسؤولية الدولة في مجال حماية البيئة بشكل صريح في عدة مواد، أبرزها:

نصت المادة 21 :التي تؤكد أن الدولة "تسهر على الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، والحفاظ عليها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية"، وهو تكريس دستوري لمبدأ العدالة البيئية بين الأجيال، بما ينسجم مع المفاهيم الدولية للتنمية المستدامة[1].

بالإضافة إلى المادة 27 التي نصت على أن الدولة تعمل على "استغلال الثروات الطبيعية الوطنية لصالح الشعب"، وهو ما يُحمّلها مسؤولية حماية هذه الموارد من أي استغلال يضرّ بالبيئة أو يمس بحق الأجيال القادمة[2].

[1] سنوسي، نوال. *الحماية الدستورية للبيئة في ظل التعديل الدستوري 2020*، مجلة القانون والبيئة، جامعة باتنة 1، العدد 05، ديسمبر 2021، ص. 12.

هذه النصوص تُشكل الأساس القانوني الأعلى لكل التدابير التي تتخذها الدولة لحماية المحيط، سواء من خلال القوانين العضوية أو التنظيمات الخاصة بالتعمير والتخطيط الحضري.

الفرع الثاني: واجبات المواطن في حماية البيئة

لم تقتصر النصوص الدستورية على إلزام الدولة، بل وسّعت الالتزام ليشمل الأفراد. فقد نصّت **المادة 63** من دستور 2020[3] على أن: "يلتزم كل مواطن ... بالمساهمة في الحفاظ على البيئة".

ويعدّ هذا النص إقراراً صريحاً بمبدأ **المواطنة البيئية**، التي تُلزم المواطن بلعب دور إيجابي في حماية محيطه، وهو ما يعزز من مشاركة المجتمع المدني في الرقابة البيئية والضغط على الهيئات التنفيذية لاحترام البعد البيئي في مختلف السياسات[4].

هذا الالتزام لا يبقى أخلاقياً فقط، بل يمكن أن يُستند إليه لتفعيل المسؤولية القانونية في حال ارتكاب الفرد أفعالا تضرّ بالبيئة أو الموارد الطبيعية.

الفرع الثالث: الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة سليمة

يعد الاعتراف بالحق في بيئة سليمة من بين أهم مظاهر التحول النوعي الذي شهدته المنظومة الدستورية الجزائرية في السنوات الأخيرة، وخاصة مع دستور 2020. فقد أضحى هذا الحق جزءًا من الحقوق الأساسية المكفولة للمواطن، بعد أن كان غائبًا أو يرد ضمنيًا في الصيغ الدستورية السابقة. ويُعتبر هذا التكريس استجابة للتوجهات الدولية التي تؤكد على

---

[2] عبو، سهيلة. *البعد البيئي في دستور 2020: بين الاعتراف والتفعيل*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2022-2023، ص. 25.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2020**، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، **الجريدة الرسمية**، العدد 82، صادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020

[4] لطرش، أسماء. *حماية البيئة في الدستور الجزائري: دراسة تحليلية لدستور 2020*، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة ورقلة، العدد 17، 2021، ص. 89.

البعد الحقوقي لحماية البيئة، وعلى ارتباطها الوثيق بالصحة العامة، وجودة الحياة، والعدالة الاجتماعية بين الأجيال.

لقد نصت المادة 61 من دستور 2020 صراحة على أن: "الحق في بيئة سليمة ومحيط متوازن مضمون. تعمل الدولة على المحافظة على البيئة".

إن هذه المادة تمثل حجر الزاوية في المنظور الدستوري الجديد للعلاقة بين الدولة والبيئة والمواطن، فهي تحمل عدة دلالات جوهرية يمكن الوقوف عندها:

أولاً: الطابع الإلزامي للحق البيئي

من خلال عبارة "الحق في بيئة سليمة... مضمون"، فإن المشرّع الدستوري قد أضفى على هذا الحق صفة الإلزام القانوني، مما يجعل منه حقاً قابلاً للادعاء أمام القضاء، لا مجرد إعلان أخلاقي أو سياسي. وعليه، فإن المواطن يمكنه اللجوء إلى القضاء الإداري أو الدستوري للطعن في أي قرار أو مشروع من شأنه الإضرار بالتوازن البيئي، استنادًا إلى هذه المادة.

وقد أكد عدد من الباحثين أن إدراج هذا الحق في صلب الحقوق الأساسية للدستور هو بمثابة "دسترة للبيئة"، أي تحويلها من مبدأ عام إلى حق دستوري فردي وجماعي، يمكن حمايته وتفعيله بوسائل قانونية[5]

ثانياً: مسؤولية الدولة في المحافظة على البيئة

تنص المادة نفسها على أن "تعمل الدولة على المحافظة على البيئة"، وهو ما يُحمّل السلطات العمومية مسؤولية واضحة في اتخاذ التدابير الوقائية والتشريعية والتنظيمية الكفيلة بحماية المحيط الطبيعي من التدهور، سواء من خلال فرض القيود على النشاطات الصناعية والعمرانية، أو من خلال اعتماد سياسات وطنية متكاملة للتنمية المستدامة.

[5] لطرش، أسماء. المرجع السابق، ص89.

وهنا، يصبح من المشروع مساءلة السلطات العمومية عند التقاعس أو الإهمال في حماية الموارد الطبيعية أو في عدم إدراج البعد البيئي في خطط التهيئة والتعمير، خصوصًا إذا نتج عن ذلك تدهور ملموس للبيئة أو المساس بصحة المواطنين[6].

ثالثاً: علاقة الحق البيئي بالعدالة بين الأجيال

إن الاعتراف بالحق في بيئة سليمة لا يخص الأفراد القائمين فقط، بل يشمل أيضًا الحقوق البيئية للأجيال القادمة، في انسجام مع ما تنص عليه المادة 21 من الدستور التي تُؤكد أن الدولة "تسهر على الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، والحفاظ عليها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية."

وهذا يُبرز البُعد الاستراتيجي لهذا الحق، ويُضفي عليه طابعًا استداميًا، حيث لا يُمكن اختزاله في تدابير آنية، بل يتطلب رؤية بعيدة المدى تراعي التوازن الإيكولوجي عبر الزمن[7].

رابعاً: تكامل الحق البيئي مع بقية الحقوق الدستورية

البيئة السليمة شرط لتمتع الفرد بمجموعة من الحقوق الأساسية الأخرى، وعلى رأسها الحق في الصحة، الحق في الحياة، والحق في السكن اللائق .فلا يمكن تصور صحة جيدة أو مستوى معيشة ملائم في بيئة ملوثة أو متدهورة. وبالتالي فإن الإخلال بهذا الحق يُعد انتهاكًا غير مباشر لحقوق دستورية أخرى، مما يُضفي عليه طابعًا تقاطعيًا يعزز من قوته القانونية والدستورية[8].

---

[6] سنوسي، نوال. المرجع السابق، ص14.

[7] عبو، سهيلة، *البعد البيئي في دستور 2020: بين الاعتراف والتفعيل*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2022-2023، ص. 26.

[8] حميتي، سفيان. *تطور الحماية الدستورية للبيئة في الجزائر: من دستور 1996 إلى دستور 2020*، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة سعيدة، العدد 10، 2022، ص. 42.

المطلب الثاني: القوانين الاساسية المنظمة للتهيئة والتعمير

تعتبر القوانين المنظمة للتهيئة والتعمير الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نظام التخطيط الحضري والتنمية العمرانية في الجزائر، حيث تشكل الإطار القانوني الذي يحدد الضوابط والمعايير اللازمة لاستغلال الأراضي، وتنظيم النشاطات العمرانية، وضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. هذه القوانين لا تقتصر فقط على تنظيم البناء، بل تمتد لتشمل حماية الموارد الطبيعية، وضمان استخدام الفضاءات بشكل مستدام يتماشى مع متطلبات التنمية الوطنية. لذلك، يأتي هذا المطلب لتسليط الضوء على أهم القوانين التي تُؤطر هذا المجال، مع التركيز على تجليات التحديث التشريعي الذي يعكس توجهات الدولة نحو التنمية المستدامة.

الفرع الأول: القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير

يعتبر القانون رقم 90-29 من الركائز التشريعية الأولى التي وضعت قواعد تنظيم التهيئة والتعمير في الجزائر بعد الاستقلال، إذ جاء ليؤسس لإطار قانوني متكامل ينظم استعمال الأراضي والتخطيط الحضري على مختلف المستويات. ويمثل هذا القانون نقطة انطلاق جوهرية لفهم تطور التشريع في هذا المجال، رغم أنه يعاني من بعض القصور التي استلزمت تعديلات لاحقة.

أولا: مضمون قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير واهدافه

يهدف القانون إلى تحقيق تنمية عمرانية متوازنة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ نص في المادة 2 على ضرورة التوفيق بين هذه الأبعاد بهدف تطوير الفضاء العمراني بشكل مستدام[9]. هذا الطموح يعكس وعي المشرّع بأهمية التهيئة كأداة استراتيجية لإرساء أسس تنمية مستدامة، حيث لا يمكن تحقيق النمو العمراني بدون احترام للبيئة والمجتمع.

يضع القانون مجموعة من الأدوات التنظيمية التي تحدد كيفية استغلال الأراضي وترتيب

[9] القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 68، 1990، المادة 2.

الفضاء العمراني، منها مخططات التهيئة الشاملة، والمخططات التفصيلية، التي تتيح للسلطات المحلية والولائية التحكم في توجيه النمو العمراني وتوزيع الخدمات والمرافق العامة[10]. هذه الأدوات تشكل الأساس في التخطيط الحضري، إذ تساهم في تفادي التوسع العشوائي والتدهور البيئي الناتج عن البناء غير المنظم.

رغم أن القانون صدر قبل انتشار مفهوم التنمية المستدامة بشكل واسع، إلا أنه تضمن مواد تُلزم بمراعاة البيئة في تنفيذ مشاريع التعمير، مثل اشتراطات تقنية للحد من الأضرار البيئية المحتملة[11]. ولكن، تبقى هذه الضوابط ذات طابع عام وتفتقر للتفصيل، مما جعل الحاجة ملحة لتطوير الإطار القانوني لمواكبة التحديات البيئية الحديثة.

غير أن محدودية هذا القانون في استيعاب المتطلبات البيئية الحديثة دفع الجهات التشريعية إلى استحداث قوانين ومراسيم جديدة تستهدف تحديث الإطار القانوني للتهيئة والتعمير، بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالتهيئة العمرانية

جاء القانون رقم 03-10 استجابةً لتطورات جديدة في مجال التخطيط العمراني، وخاصة مع تزايد الاهتمام الدولي والمحلي بمفاهيم التنمية المستدامة، مما دفع المشرع الجزائري إلى إعطاء أبعاد بيئية أكثر وضوحًا وصرامة في تنظيم التهيئة.

نص القانون في مادته الأولى على أن التهيئة العمرانية تهدف إلى "تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة من خلال تحسين جودة الحياة وحماية البيئة"[12]. هذا التنصيص صبغ القانون بأبعاد جديدة، حيث أصبح التخطيط العمراني لا يقتصر على الجانب الاقتصادي أو التقني فقط، بل يشمل أبعاد بيئية واجتماعية تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، والمحافظة على

---

[10] بن عودة، خالد. *التهيئة والتعمير بين القانون والتنمية المستدامة*: دار النشر الجامعية، الجزائر، 2019، ص. 45-60.

[11] عمروش، فاطمة. *الإطار القانوني للتهيئة العمرانية في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة وهران، 2021، ص. 30.

[12] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 39، 2003، المادة 1.

التنوع البيولوجي، وتقليل الأثر البيئي السلبي.

أرسى القانون آليات تنظيمية ملزمة تفرض توافق المشاريع العمرانية مع الخطط الوطنية والمحلية للتهيئة، مع اشتراط إجراء دراسات أثر بيئي قبل اعتماد أي مخطط[13]. هذه الخطوة تمثل تطورًا نوعيًا في التشريع الجزائري، حيث فرضت رقابة مسبقة على تأثير المشاريع العمرانية المحتملة، مما يعزز من قدرة الدولة على تقليل المخاطر البيئية، وحماية الفضاءات الطبيعية.

زاد القانون من صرامة الرقابة على تطبيق قواعد التهيئة والتعمير، مع تحديد عقوبات مالية وإدارية للمخالفين[14]. هذه الإجراءات تهدف إلى ضمان جدية الالتزام بالمعايير العمرانية والبيئية، وتعزيز دور الأجهزة الإدارية والقضائية في ضبط المخالفات، ما يسهم في حماية البيئة من التدهور الناتج عن التوسع العمراني غير المنظم.

المطلب الثالث:المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية

تشكل المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية الأدوات التنظيمية والتفصيلية التي تكمل وتنفّذ القوانين الأساسية في مجال التهيئة والتعمير في الجزائر. فهي تضع الأطر التطبيقية اللازمة لتفعيل القواعد القانونية، وتحديد الإجراءات والشروط الفنية التي يجب احترامها على مستوى التنفيذ العملي. كما تلعب هذه النصوص دورًا حاسمًا في ضبط التنظيم العمراني وحماية البيئة، من خلال تحديد الضوابط التي ينبغي أن تراعي في المشاريع العمرانية والتهيئة.

الفرع الأول: أهمية المراسيم التنفيذية في تطبيق قوانين التهيئة والتعمير

تأتي المراسيم التنفيذية استجابة للحاجة إلى تفصيل وتنظيم الجوانب التقنية والإجرائية التي تغيب عن النصوص القانونية الأساسية، إذ تُعنى بتحديد كيفية إعداد المخططات العمرانية، وضبط شروط البناء، والإجراءات المتعلقة بالمراقبة والمتابعة.

---

[13] زروقي، ياسين *دور التشريع في حماية البيئة من خلال التهيئة العمرانية*، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2020، ص. 102-110.

[14] بن درياسة، سامية. *آليات الرقابة القانونية على التهيئة والتعمير*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 2، 2022، ص. 48.

المرسوم التنفيذي رقم 15-04 المؤرخ في 15 يناير 2015 يُعتبر من أهم المراسيم التي تنظم إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية، حيث يحدد بدقة المراحل والإجراءات التي يجب اتباعها في إعداد مخططات التهيئة الشاملة والمخططات التفصيلية، مع التأكيد على ضرورة القيام بدراسات أثر بيئي قبل اعتماد أي مخطط[15]. يشدد هذا المرسوم على ضرورة المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط، مما يعزز من شفافية العملية ويضمن مراعاة الاحتياجات البيئية والاجتماعية.

أما المرسوم التنفيذي رقم 04-222 المؤرخ في 15 يوليو 2004، فيتناول تنظيم شروط البناء وضوابط التعمير، ويُحدد اشتراطات تقنية وبيئية صارمة يجب على كافة مشاريع البناء الالتزام بها، مثل الحد الأدنى للمساحات الخضراء، وأنظمة الصرف الصحي، وضوابط الحد من التلوث والضجيج[16]. يهدف هذا النص إلى حماية البيئة العمرانية من التدهور، وتحقيق تناغم بين البنية العمرانية والبيئة الطبيعية المحيطة.

الفرع الثاني: القرارات الوزارية ودورها التنظيمي التفصيلي

تصدر الوزارات المختصة، وخاصة وزارة الداخلية والبلديات ووزارة البيئة، سلسلة من القرارات التي تُعد مكملة ومفسرة للنصوص التشريعية والتنفيذية، وتعمل على ضبط التفاصيل الفنية والتنظيمية الدقيقة.

تشمل القرارات التنظيمية بشأن شروط البناء تحديدًا دقيقًا للمواصفات الفنية التي يجب توفرها في مشاريع البناء، مثل مقاومة الزلازل، وكفاءة استخدام الطاقة، وتصميم الفضاءات الخضراء، بالإضافة إلى معايير السلامة البيئية والصحية[17]. كما تهدف إلى رفع جودة المشاريع العمرانية وضمان التوافق مع المعايير البيئية المعتمدة دوليًا.

---

[15] المرسوم التنفيذي رقم 15-04 المؤرخ في 15 يناير 2015، الجريدة الرسمية، العدد 04، 2015.

[16] المرسوم التنفيذي رقم 04-222 المؤرخ في 15 يوليو 2004، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2004.

[17] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، *دليل شروط البناء والبيئة*، طبعة 2021، ص. 22-40.

وتتضمن القرارات أيضًا تنظيم إجراءات الرقابة والمراقبة الدورية على مشاريع التعمير، وتحديد صلاحيات لجان التفتيش والرقابة المحلية، لضمان احترام القوانين والاشتراطات البيئية، وفرض عقوبات في حالات المخالفة[18].

ثالثا: التحديات والآفاق المستقبلية للمراسيم والقرارات التنفيذية

رغم الأهمية الكبيرة للمراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية في ضبط مجال التهيئة والتعمير، فإن هناك تحديات متعددة تواجه فعالية تطبيقها، منها ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية المعنية، مما يسبب بطئًا في إصدار القرارات ومتابعة التنفيذ[19]، ونقص الموارد البشرية والفنية المختصة في مجال التخطيط والرقابة، ما يؤثر على جودة التطبيقات وفعالية المراقبة[20].

كما توجد حاجة مستمرة لتحديث المراسيم والقرارات لمواكبة التطورات التقنية والتغيرات البيئية والمجتمعية، خاصة في ظل تحديات التغير المناخي والتوسع الحضري السريع وفي هذا الإطار، تتجه الجزائر نحو تعزيز نظام التهيئة والتعمير عبر تطوير الأطر التنظيمية، وتحسين آليات الرقابة، واعتماد تكنولوجيات حديثة في التخطيط والمراقبة، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

[18] القرار الوزاري رقم 78 المؤرخ في 10 مارس 2019 بشأن تنظيم الرقابة على البناء، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2019.

[19] بلقاسم، محمد. *التحديات الإدارية في تطبيق التشريع العمراني*، مجلة التنمية العمرانية، جامعة الجزائر 1، 2020، ص. 85-92.

[20] عياد ،سمير. *نقص الموارد البشرية وأثره على الرقابة العمرانية في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة وهران، 2022، ص. 59-65.

المبحث الثاني: مخططات التهيئة والتعمير كأدوات لحماية البيئة

تعتبر مخططات التهيئة والتعمير من الركائز الأساسية التي تقوم عليها سياسة التنظيم العمراني في الجزائر، وهي تمثل أدوات قانونية وتقنية تهدف إلى توجيه التنمية الحضرية والريفية بشكل متوازن ومستدام. إذ لا يقتصر دور هذه المخططات على تنظيم استخدام الأراضي وتوزيع الأنشطة العمرانية فحسب، بل يتعداه إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال فرض ضوابط ومعايير تراعي البعد البيئي في كل مراحل التخطيط والتنفيذ.

في ظل التحديات البيئية المتزايدة، التي تشمل تلوث الهواء والماء، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، أصبح من الضروري إدماج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات التهيئة والتعمير. هذا الإدماج يسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين حماية المحيط الطبيعي، وذلك عبر تخطيط محكم ومستدام يستند إلى دراسات بيئية دقيقة.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة مخططات التهيئة والتعمير كأدوات فاعلة لحماية البيئة في الجزائر، عبر تحليل أنواع المخططات المختلفة، والآليات التي توفرها لحماية الفضاءات الطبيعية، وضمان الاستخدام الرشيد للموارد. كما سيُعرض دور هذه المخططات في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتهيئة والتعمير

الفرع الأول: مفهوم المخطط الوطني للتهيئة والتعمير وإطاره القانوني

يعتبر المخطط الوطني للتهيئة والتعمير أداة تخطيطية استراتيجية ذات أهمية قصوى في تنظيم الفضاء الوطني وتوجيه التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. فهو يشكل الوثيقة الأساسية التي تحدد السياسات العامة لاستغلال الأراضي وتوزيع الاستخدامات

المختلفة على المستوى الوطني، مع مراعاة التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد البيئية الطبيعية.

تكمن أهمية هذا المخطط في كونه الإطار المرجعي الذي يستند إليه التخطيط المحلي والإقليمي، ما يضمن انسجام السياسات وتكاملها عبر مختلف مستويات الإدارة الترابية. كما يتيح المخطط الوطني تبني رؤية شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة، تحترم مقتضيات حماية البيئة وتستجيب للتحديات التنموية المعاصرة.

إطار هذا المخطط الوطني يتم تحديده وتنظيمه ضمن القوانين والتشريعات الوطنية التي تؤطر عملية التهيئة والتعمير، وعلى رأسها القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، بالإضافة إلى المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية التي تفصل الإجراءات والآليات الخاصة بإعداد واعتماد هذا المخطط. ويحرص الإطار القانوني على دمج دراسات تقييم الأثر البيئي وإشراك مختلف الجهات ذات الصلة لضمان توافق المخطط مع الأهداف البيئية والتنموية.

سيتناول هذا الفرع دراسة مفصلة لمفهوم المخطط الوطني للتهيئة والتعمير وأهميته، بالإضافة إلى استعراض الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد قواعد إعداد وتنفيذ هذا المخطط الحيوي في الجزائر.

أولا: تعريف المخطط الوطني وأهميته

يعتبر المخطط الوطني للتهيئة والتعمير أرفع وأشمل أداة تخطيطية تُعتمد على المستوى الوطني لتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية عبر التراب الجزائري. هذا المخطط الاستراتيجي يحدد الاستخدامات المختلفة للأراضي من مناطق سكنية، صناعية، زراعية، إلى مناطق مخصصة للحفاظ على البيئة، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تراعي حاجات الحاضر وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

ويشكل المخطط الوطني الأساس الذي ترتكز عليه مخططات التهيئة على المستويات الإقليمية والمحلية، حيث يوفر رؤية شاملة ومتكاملة تسمح بالتنسيق بين مختلف القطاعات والجهات الحكومية، ويضمن انسجام السياسات العمرانية مع السياسات البيئية والتنموية[21].

ثانياً: الإطار القانوني والتنظيمي للمخطط الوطني

تستند شرعية المخطط الوطني للتهيئة والتعمير في الجزائر إلى القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، الذي يعد المرجع القانوني الأساسي لتنظيم التهيئة والتعمير في البلاد[22]. ينص هذا القانون على ضرورة إعداد المخطط الوطني كأداة إلزامية على المستوى المركزي، ويحدد الخطوط العريضة لإعداد المخططات مع الالتزام بإجراء الدراسات البيئية اللازمة قبل إقرارها لضمان التوافق مع متطلبات التنمية المستدامة[23].

بالإضافة إلى القانون، تكمل المراسيم التنفيذية، مثل المرسوم التنفيذي رقم 15-04 المؤرخ في 15 يناير 2015، الإجراءات التفصيلية لإعداد واعتماد المخطط الوطني، حيث تركز على تحديد منهجيات إعداد المخطط مع تضمين تقييم الأثر البيئي، وإشراك الخبراء والهيئات المعنية لضمان تحقيق الأهداف البيئية والتنموية[24].

هذا الإطار القانوني يُلزم الجهات المعنية بالتنسيق الكامل بين المخطط الوطني ومخططات التهيئة المحلية والإقليمية لتفادي التضارب وضمان انسجام السياسات المختلفة، لا سيما فيما يتعلق بحماية المناطق الحساسة بيئيًا[25].

---

[21] عبد القادر، محمد. *التهيئة والتعمير في الجزائر: الإطار والاستراتيجيات*، دار النشر الجامعية، الجزائر، 2019، ص. 45-50.

[22] قانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51، 1990.

[23] بن مسعود، سامي. *القانون الإداري والتنمية العمرانية*، مطبعة الجامعات، الجزائر، 2021، ص. 112-115.

[24] المرسوم التنفيذي رقم 15-04 المؤرخ في 15 يناير 2015، الجريدة الرسمية، العدد 04، 2015.

[25] وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، *دليل إعداد المخططات الوطنية والمحلية للتهيئة والتعمير*، الطبعة الثانية، 2022، ص. 38-44.

الفرع الثاني: الأهداف البيئية للمخطط الوطني

مع تزايد الوعي العالمي بأهمية حماية البيئة والتصدي للتحديات البيئية المتسارعة مثل التلوث، وتدهور الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، أصبح من الضروري أن تضمَّن أدوات التخطيط العمراني والتنمية الوطنية هذه الاعتبارات البيئية بشكل جوهري. في هذا السياق، يلعب المخطط الوطني للتهيئة والتعمير دورًا محوريًا كإطار استراتيجي شامل يعكس التزام الدولة الجزائرية بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتمثل الأهداف البيئية للمخطط الوطني دعامة أساسية توجه كل مراحل التخطيط والتنفيذ، حيث يسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة تحافظ على التوازن بين النمو العمراني وحماية النظم البيئية. ويشمل ذلك الوقاية من المخاطر البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتقليل الآثار السلبية للأنشطة البشرية على المحيط الطبيعي. كما يضع المخطط آليات واضحة لضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، مما يجعله أداة فعالة للتوفيق بين التنمية وحماية البيئة.

سيتناول هذا الفرع عرضًا تفصيليًا للأهداف البيئية التي يرسخها المخطط الوطني للتهيئة والتعمير، والتي تشكل دعائم حماية البيئة في السياسات التنموية الجزائرية، ضمن إطار قانوني وتنظيمي متكامل.

أولا: الأهداف البيئية للمخطط الوطني و آليات التنفيذ والمتابعة

يركز المخطط الوطني للتهيئة والتعمير على إدماج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات التنمية، ويتجلى ذلك من خلال:

- **حماية الموارد الطبيعية:** حيث يعنى المخطط بصون الموارد الحيوية كالأنهار، التربة، الغابات، والموارد البيئية الأخرى من الاستغلال المفرط والتدهور[26]
- **تحديد المناطق المحمية** :يشمل المخطط رسم حدود المناطق التي تحظى بحماية خاصة مثل المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية، مع وضع ضوابط صارمة تمنع الاستغلال غير المستدام لهذه المناطق[27].
- **الحد من التلوث:** يلزم المخطط الوطني بتوجيه الأنشطة الصناعية والعمرانية للحد من تلوث الهواء والماء والتربة، مع فرض معايير صارمة لمراقبة الانبعاثات والملوثات[28].
- **تعزيز التنمية المستدامة** :من خلال تشجيع استخدام الطاقات المتجددة، وتبني معايير البناء الأخضر، وتحفيز المشاريع الصديقة للبيئة، بما يسهم في تقليل الأثر البيئي السلبي للتنمية العمرانية[29]..
- **مواجهة التغير المناخي** :وضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ عبر تخطيط يراعي مخاطر الفيضانات والجفاف والحرائق، والحفاظ على التنوع البيولوجي لضمان مرونة النظام البيئي[30].

ثانيا: آليات التنفيذ والمتابعة

لضمان فعالية المخطط الوطني، وضع قانون التهيئة والتعمير ومراسيمه آليات صارمة لمتابعة التنفيذ، حيث تُحدد مؤشرات أداء بيئية تحدد مدى تحقيق الأهداف البيئية والتخطيطية للمخطط.

---

[26] دليلي، أسماء. *الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في الجزائر*، مجلة البيئة والتنمية، العدد 10، 2020، ص. 77–79.

[27] القرار الوزاري رقم 22 المؤرخ في 12 مارس 2018 بشأن إنشاء وحماية المناطق المحمية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2018.

[28] الطيب، خالد. *التلوث البيئي والتنمية العمرانية*: مطبعة الجزائر الجديدة، 2017، ص. 130–135.

[29] الغالي، فاطمة. *البناء الأخضر والتنمية المستدامة*: دار العلم للنشر، الجزائر، 2021، ص. 90–95.

[30] التقني، عيسى. *التغير المناخي والتهيئة العمرانية*، مذكرة ماستر، جامعة وهران، 2023، ص. 52–57.

تقوم الهيئات المختصة، مثل وزارة البيئة ووزارة التهيئة العمرانية، بإجراء مراقبة دورية من خلال زيارات ميدانية وتقييمات مستمرة، ويُشدد على ضرورة توثيق النتائج بشكل شفاف لإعادة تقييم المخطط وتحديثه بشكل دوري[31].

كما يعد إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص أحد الأعمدة الأساسية لضمان تطبيق المخطط بفعالية، حيث تُنظم حملات توعية وورشات تدريبية لتعزيز الوعي بأهمية التخطيط البيئي والتنمية المستدامة.

وتدعم هذه الآليات بتطوير القدرات البشرية والفنية المختصة في مجالات التخطيط البيئي وإدارة الموارد، لضمان توافق الأداء العملي مع الأهداف المخطط لها[32]

المطلب الثاني: المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية

تعد المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية أداة تخطيطية متوسطة المدى تُجسّد التوجهات العامة للمخطط الوطني للتهيئة والتعمير على المستوى الجهوي، من خلال مراعاة الخصوصيات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة. وقد تم تكريس هذا النوع من التخطيط في القانون رقم 01-20 المتعلق بالتهيئة الإقليمية، بوصفه آلية للتنسيق بين الجماعات المحلية والدولة في تنظيم المجال، وتحقيق التوازن المجالي، وضمان توزيع منصف للأنشطة والموارد، مع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة وحماية البيئة.

وتمثل هذه المخططات حلقة وصل مهمة بين **المستوى الوطني** و**المستوى المحلي** في التخطيط العمراني، وهي تمثل أداة لإعادة توزيع النشاط البشري والاقتصادي بطريقة عقلانية ومتوازنة، بما يُقلّص من الضغط على المدن الكبرى، ويعزز التنمية الريفية والبيئية.

---

[31] عبد الرحيم، سامي. *آليات المراقبة والتقييم في التهيئة العمرانية*، مجلة القانون الإداري، العدد 23، 2021، ص. 67-72.

[32] بلقاسم، نور الدين. *تنمية القدرات البشرية في مجال التخطيط العمراني والبيئي*، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2024، ص. 101-108.

الفرع الأول: مفهوم المخططات الجهوية وإطارها القانوني

أولا: تعريف المخططات الجهوية وأهميتها

تمثل المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية إحدى الأدوات التخطيطية المركزية التي تستهدف تنظيم الفضاء العمراني على مستوى الجهات الإدارية في الجزائر، وذلك لضمان تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة تراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل جهة على حدة. وتنطلق هذه المخططات من مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار التخطيطي، حيث تُمنح السلطات الجهوية صلاحيات واسعة لتكييف التخطيط العمراني وفق خصوصيات منطقتها.

يندرج إعداد المخططات الجهوية ضمن استراتيجية وطنية متكاملة تنسجم مع المخطط الوطني للتهيئة والتعمير، بحيث تُترجم الأهداف والسياسات العامة الوطنية إلى خطط عمل جهوية تفصيلية تضمن فعالية تنفيذ البرامج التنموية. ويتجلى أهمية المخططات الجهوية في دورها كحلقة وصل بين التخطيط الوطني والمخططات المحلية، مما يتيح تنسيق الجهود التنموية وتفادي التداخلات والتعارضات في استغلال الموارد الأرضية والبشرية[33].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المخططات الجهوية تعتبر أداة أساسية لضبط النمو العمراني المتسارع في بعض الجهات، من خلال وضع معايير واضحة لتنظيم استخدامات الأراضي، وتوجيه النشاطات الاقتصادية، مع مراعاة حماية البيئة والتنوع البيولوجي، وتعزيز جودة الحياة لسكان كل جهة[34].

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي للمخططات الجهوية

تستند المخططات الجهوية إلى مجموعة من القواعد القانونية والتنظيمية التي تحدد شروط إعدادها واعتمادها ومتابعة تنفيذها، وأبرز هذه القوانين:

---

[33] حمدي، ليلى. *التخطيط العمراني والتنمية الإقليمية في الجزائر*: دار الفجر للنشر، الجزائر، 2020، ص. 75-85.

[34] وزارة التهيئة العمرانية، *التخطيط الجهوي والتنمية المستدامة*، تقرير سنوي، 2022، ص. 10-25.

- **القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990** المتعلق بالتهيئة والتعمير، الذي يُلزم السلطات الجهوية بإعداد مخططات جهوية تتماشى مع المخطط الوطني، ويحدد المبادئ العامة التي تحكم تنظيم الفضاء العمراني[35].
- **المرسوم التنفيذي رقم 15-05 المؤرخ في 20 فبراير 2015**، الذي يحدد الإجراءات التفصيلية لإعداد واعتماد المخططات الجهوية، بما في ذلك الالتزام بإجراء تقييم الأثر البيئي، وإشراك المتدخلين المحليين في عملية التخطيط[36].
- **المراسيم والقرارات الوزارية** التي تضع معايير خاصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية في المخططات الجهوية، وتحدد طرق التعامل مع المناطق الحساسة بيئياً أو ذات أهمية ثقافية وتراثية[37].

كما تُنظم عملية التنسيق بين مختلف الهيئات الوطنية والمحلية لضمان تكامل الجهود، حيث تلعب وزارة التهيئة العمرانية والبيئة دور المنسق الرئيسي، بالتعاون مع السلطات الجهوية والمحلية والمجتمع المدني[38]

الفرع الثاني: الأهداف البيئة للمخططات الجهوية واليات تنفيذها

أولا: الأهداف البيئية للمخططات الجهوية

تتميز المخططات الجهوية باحتوائها على أهداف بيئية واضحة ومحددة، تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة ضمن الجهة المعنية، ومن أبرز هذه الأهداف:

---

[35] قانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51، 1990.

[36] المرسوم التنفيذي رقم 15-05 المؤرخ في 20 فبراير 2015، الجريدة الرسمية، العدد 12، 2015.

[37] القرار الوزاري رقم 3456 المؤرخ في 2018 بشأن المعايير البيئية في التهيئة الجهوية، الجريدة الرسمية، 2018.

[38] بلقاسم، نور الدين. *آليات التخطيط العمراني الجهوي ومشاركة الفاعلين المحليين*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، 2023، ص. 40-70.

- **الحفاظ على التنوع البيولوجي** :من خلال تحديد المناطق الحساسة مثل الغابات، والمحميات الطبيعية، والمناطق الرطبة، ووضع ضوابط صارمة لمنع التعدي عليها[39]
- **تنظيم استخدام الأراضي** :وذلك بتحديد المناطق المخصصة للسكن، والصناعة، والزراعة، بما يضمن الحد من التوسع العمراني العشوائي الذي يهدد البيئة[40]
- **الحد من التلوث البيئي** :عبر وضع معايير بيئية للأنشطة الاقتصادية والإنشائية في المخططات، ومراقبة الالتزام بتطبيقها لتقليل انبعاثات الملوثات
- **إدارة الموارد الطبيعية** :كالتحكم في استغلال المياه الجوفية والسطحية، وتدبير الأراضي الزراعية بشكل مستدام، وتثمين المساحات الخضراء
- **مواجهة تغير المناخ** :من خلال تبني استراتيجيات جهوية للتكيف مع الآثار المحتملة للتغيرات المناخية، مثل الفيضانات والجفاف، وتعزيز البنية التحتية المقاومة للمخاطر البيئية[41].

هذه الأهداف البيئية تجعل المخططات الجهوية أداة فعالة للتوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة على مستوى الأقاليم المختلفة.

ثانيا: آليات التنفيذ والمتابعة

تطبق المخططات الجهوية عبر منظومة متكاملة من الإجراءات التنظيمية والرقابية التي تضمن تحقيق أهدافها، وتتضمن آليات التنفيذ ما يلي:

- **المراقبة البيئية الدورية** :حيث تقوم لجان خاصة بمتابعة مدى الالتزام بالمعايير البيئية التي نص عليها المخطط، مع إجراء تقارير دورية ترصد التطورات والتحديات.

[39] دليلي، أسماء. *المخططات الجهوية ودورها في حماية البيئة*، مجلة البيئة والتنمية، العدد 12، 2021، ص. 85-95.

[40] الغالي، فاطمة. *المرجع السابق*، ص. 951.

[41] بلقاسم، نور الدين. مرجع سابق، ص. 65..

- **مؤشرات الأداء البيئي والتنموي** :وضع مؤشرات كمية ونوعية تُستخدم لقياس مدى تقدم تنفيذ المخطط، مثل نسبة الحفاظ على المساحات الخضراء، وتقليل الانبعاثات، ومعدل التوسع العمراني المخطط له.
- **المشاركة المجتمعية** :تعزيز دور المجتمع المدني والفاعلين المحليين في مراقبة تنفيذ المخطط، والتعبير عن احتياجاتهم وملاحظاتهم، مما يخلق نوعًا من الشفافية والمساءلة.
- **التقييم والتحديث المستمر** :اعتماد آلية لتقييم المخططات بشكل دوري وتحديثها لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان ملاءمتها للسياسات الوطنية والدولية[42].

المطلب الثالث: مخططات شغل الاراضي

تعد مخططات شغل الأراضي من أهم أدوات التخطيط العمراني المحلي، حيث تترجم التوجهات الاستراتيجية الواردة في المخططات الوطنية والجهوية إلى قواعد تفصيلية موجهة لتنظيم واستعمال المجال داخل البلديات. وهي أداة تقنية وقانونية دقيقة تُستخدم لتحديد الوظائف الحضرية لكل جزء من المجال العمراني، وترشيد التوسع الحضري بما يضمن التوازن بين التنمية الحضرية وحماية البيئة.

الفرع الأول: مفهوم مخطط شغل الأراضي وطبيعته القانونية

يعرف مخطط شغل الأراضي على أنه وثيقة تخطيط حضري تُحدد الاستعمالات المسموح بها لكل جزء من الإقليم البلدي، مثل مناطق السكن، النشاطات الاقتصادية، المناطق الخضراء، والمناطق المخصصة للمرافق العمومية. ويهدف هذا المخطط إلى تنظيم نمو المدن والقرى بشكل عقلاني مع تقنين استعمال الأراضي بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

[42] بلقاسم، نور الدين. مرجع سابق، ص. 65-.

يندرج هذا النوع من المخططات ضمن الوثائق التنفيذية للتهيئة، وله **قيمة قانونية ملزمة،** حيث يُمنع القيام بأي بناء أو استغلال للأراضي داخل مجاله دون احترام التعليمات التي ينص عليها. ويتعين على كل شخص أو هيئة عمومية ترغب في إنجاز مشروع عمراني أن تلتزم بمحتوى المخطط، مما يمنحه قوة تنظيمية كبيرة على مستوى التعمير المحلي[43].

وقد نص القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير في **المادة 16** على أن مخطط شغل الأراضي "وثيقة تنظيمية تحدد قواعد استعمال الأراضي على مستوى البلديات، وتحدد المناطق القابلة للبناء وتلك غير القابلة لذلك".

الفرع الثاني: إجراءات إعداد ومصادقة المخطط

تخضع عملية إعداد مخطط شغل الأراضي لسلسلة من المراحل الدقيقة التي تشمل:

- الدراسة الأولية :تُجرى دراسات طوبوغرافية وديموغرافية وبيئية لتحديد حاجات السكان وآفاق النمو العمراني.
- الإشراك المحلي :تشارك الجماعات المحلية والفاعلون الاقتصاديون والمجتمع المدني في مراحل التشاور قبل اعتماد المخطط.
- المصادقة النهائية :بعد الإعداد والمراجعة، يُعرض المخطط على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة، ثم يُحال إلى الوالي أو السلطات المركزية في حالات خاصة للموافقة النهائية[44].

[43] بوسكين، عبد القادر. *مبادئ التخطيط العمراني في الجزائر*: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص. 113.

[44] بوشيبة، محمد. *الإطار القانوني للتعمير المحلي في الجزائر*، مجلة الإدارة المحلية، العدد 11، 2021، ص. 45-47.

كما يلزم المرسوم التنفيذي رقم 178-91المؤرخ في 28 مايو 1991 بضرورة عرض المخطط للعموم ونشره، مما يضمن الشفافية ويُتيح تقديم الطعون قبل المصادقة النهائية[45].

الفرع الثالث: البُعد البيئي في مخططات شغل الأراضي

تعد الجوانب البيئية من أهم مكونات مخططات شغل الأراضي، حيث تنص القوانين على ضرورة:

- تحديد المناطق الحساسة بيئيًا كالمجاري المائية، الأراضي الزراعية الخصبة، والمناطق الجبلية، مع منع البناء أو فرض شروط صارمة عليه فيها.
- إدماج المناطق الخضراء والفضاءات العمومية في النسيج العمراني، وتعزيزها كمتنفسات بيئية للمدن.
- إخضاع بعض المناطق لدراسات الأثر البيئي قبل السماح بأي استغلال أو بناء فيها، وفقًا لما نص عليه القانون 03-10 المتعلق بالتهيئة العمرانية[46].

كما أكدت المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 أن من بين أهداف المخطط "توجيه استعمال الأراضي بما يضمن حماية المحيط وتحقيق التوازن البيئي".

الفرع الرابع: دور المخطط في تحقيق التنمية المستدامة

يساهم مخطط شغل الأراضي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- تقليص التوسع العمراني العشوائي :بوضع حدود واضحة للبناء والاستغلال داخل النسيج الحضري.
- تحقيق العدالة المجالية :بتوزيع الوظائف والخدمات والمرافق بشكل متوازن داخل الإقليم.

[45] المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 مايو 1991، يحدد كيفيات إعداد ومصادقة المخططات العمرانية، الجريدة الرسمية، عدد 26، سنة 1991.

[46] قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، عدد 43، سنة 2003.

- ترشيد استغلال الموارد :خصوصًا الأراضي الزراعية والمياه، ومنع الاعتداء عليها بالتعمير غير المنظم.
- تحفيز الاستثمار المنظم :من خلال تخصيص مناطق محددة للنشاط الصناعي أو السياحي مع مراعاة المعايير البيئية.

وقد أكدت وزارة التهيئة العمرانية في تقاريرها السنوية أن اعتماد مخططات شغل الأراضي بصفة علمية ومدروسة يساهم في "رفع جودة الحياة، وتقليل الانبعاثات، وتعزيز التحكم في توسع المدن.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تفعيل قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة واليات تفعيلها

رغم الإطار التشريعي والتنظيمي المتطور الذي أقرّه المشرّع الجزائري في مجال التهيئة والتعمير، والذي أولى اهتمامًا خاصًا لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الواقع العملي يُظهر وجود فجوة ملحوظة بين النصوص القانونية وبين التطبيق الميداني. وتُعزى هذه الفجوة إلى جملة من التحديات البنيوية والمؤسساتية والاقتصادية التي تُعيق التفعيل الحقيقي لقواعد التهيئة والتعمير كأداة لحماية البيئة.

فالعديد من المخططات العمرانية، رغم توفرها على أهداف واضحة ومعايير بيئية، تبقى حبيسة الأدراج بسبب ضعف التمويل، أو بسبب تضارب الصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية، أو غياب التنسيق بين القطاعات. كما أن هشاشة الرقابة، وتغليب الاعتبارات الاقتصادية على البُعد البيئي، يُؤديان إلى تغلغل البناء الفوضوي والتعدي على الفضاءات الخضراء والمناطق المحمية.

ولا تقتصر التحديات على الجانب الإداري فقط، بل تمتد إلى الإطار المجتمعي والثقافي، حيث يلاحظ ضعف وعي المواطنين بأهمية التخطيط العمراني في حماية البيئة، وانخفاض مستوى انخراطهم في مسار اتخاذ القرار العمراني، رغم ما يكفله القانون من آليات للمشاركة.

إزاء هذه الإشكالات، أصبح من الضروري البحث في سُبل وآليات فعالة لتفعيل قواعد التهيئة والتعمير، سواء من خلال تطوير الإطار المؤسساتي، أو عبر تعزيز آليات الرقابة والردع، أو من خلال إشراك المجتمع المدني، وترسيخ ثقافة التخطيط البيئي المسؤول على هذا الاساس سيتم تقسيم هذا المبحث الى:

المطلب الاول: التحديات القانونية والاجرائية

تعد النصوص القانونية المنظمة للتهيئة والتعمير في الجزائر من أبرز الآليات التي اعتمدها المشرّع لضبط النمو العمراني وضمان حماية البيئة، إلا أن التطبيق الميداني لهذه

النصوص يُواجه العديد من التحديات القانونية والإجرائية، ما يُضعف من فعاليتها في تحقيق أهدافها البيئية والتنموية. ويُمكن تصنيف هذه التحديات ضمن ثلاث فئات رئيسية: غموض وازدواجية النصوص، ضعف التنسيق المؤسساتي، وتعقيد الإجراءات الإدارية.

الفرع الأول: غموض وازدواجية النصوص القانونية

رغم أن التشريع الجزائري يضم ترسانة هامة من النصوص المتعلقة بالتهيئة والتعمير، إلا أن هذه النصوص كثيرًا ما تتسم بعدم الدقة أو التداخل، ما يؤدي إلى صعوبة فهمها وتطبيقها بشكل موحد. ومثال ذلك، التداخل بين أحكام القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، والقانون رقم 03-10 المتعلق بالتهيئة العمرانية، حيث يصعب التمييز أحيانًا بين الصلاحيات والوثائق التنظيمية لكل منهما[47].

كما أن عدم تحيين النصوص القانونية بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية يشكل عائقًا كبيرًا، حيث لا تزال بعض المراسيم تُحيل إلى قوانين لم تعد سارية أو لم تُواكب المبادئ الحديثة للتنمية المستدامة، مثل القانون رقم 87-03 المتعلق بحماية البيئة الذي تجاوزه الزمن رغم إلغائه وصدور قانون 03-10 مكانه.[48]

ومن جانب آخر، فإن بعض المفاهيم الأساسية كـ"البيئة العمرانية" أو "التنمية المستدامة" تُستعمل في النصوص دون تعريف دقيق، مما يفتح المجال لاجتهادات متضاربة بين الهيئات المختصة.

الفرع الثاني: ضعف التنسيق بين الجهات والمؤسسات المعنية

تعد التهيئة والتعمير مجالات متعددة القطاعات تتطلب تنسيقًا بين عدة وزارات وهيئات (وزارة الداخلية، وزارة البيئة، وزارة السكن، الجماعات المحلية...). إلا أن الواقع يُظهر غياب

[47] حيرش، رشيد. *قانون التهيئة والتعمير في الجزائر*: دار هومة، الجزائر، 2018، ص. 134-135.

[48] القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 43، سنة 2003.

التنسيق الأفقي والعمودي بين هذه الفواعل، ما يؤدي إلى إصدار قرارات متعارضة أو مشاريع عمرانية غير متكاملة.

وتبرز التقارير الرسمية حالات عديدة لفشل المخططات العمرانية بسبب تضارب الصلاحيات بين الإدارة المركزية والمجالس الشعبية البلدية، خصوصًا في ما يتعلق بالمصادقة على المخططات وتخصيص الأراضي[49]. كما تعاني البلديات من ضعف التأطير التقني والقانوني، ما يجعلها غير قادرة على فرض احترام المخططات العمرانية المعتمدة.

الفرع الثالث: تعقيد الإجراءات الإدارية وعدم نجاعة الرقابة

تعتبر البيروقراطية المفرطة من أكبر التحديات التي تواجه تطبيق قواعد التهيئة والتعمير، إذ يُواجه المواطنون والمستثمرون على حد سواء عراقيل عديدة في الحصول على رخص البناء أو التصريح بالمشاريع العمرانية، بسبب الإجراءات الطويلة وغير المُرقمنة، ما يفتح المجال للرشوة والتجاوزات.

كما أن آليات الرقابة على مخالفات التعمير تبقى غير فعالة، حيث تُسجل آلاف حالات البناء غير المرخص به أو التعدي على المناطق المحمية، دون تدخل فعلي من الجهات المكلفة بالرقابة، أو دون تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد المخالفين.

وبحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فإن "ضعف أجهزة الرقابة المحلية، وغياب قواعد واضحة للمساءلة، يجعل من تطبيق قواعد التهيئة والتعمير مسألة شكلية في كثير من الأحيان"[50].

---

[49] بوشيبة، محمد. *الصلاحيات العمرانية للبلديات ومشكل التداخل التشريعي*، مجلة القانون والتنمية، العدد 6، 2021، ص. 71.

[50] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(CNES) ، *دراسة حول فعالية منظومة التعمير في الجزائر*، الجزائر، 2021، ص. 38.

المطلب الثاني: التحديات المؤسساتية والبشرية

لا يمكن تحقيق الأهداف البيئية والتنموية لقوانين التهيئة والتعمير دون توفر مؤسسات فعالة وموارد بشرية كفؤة. غير أن التطبيق الميداني في الجزائر يُظهر وجود اختلالات واضحة على هذين المستويين، ما يحدّ من فعالية أدوات التخطيط العمراني ويُضعف قدرتها على حماية البيئة. وتتمثل أبرز هذه التحديات في ضعف الكفاءة والفعالية المؤسسية، غياب التكوين والتأطير المتخصص، والانخفاض الملحوظ في وعي ومشاركة الفاعلين المحليين والمواطنين.

الفرع الأول: ضعف أداء الهيئات والمؤسسات المكلفة بالتعمير

تعاني معظم الإدارات المعنية بملف التهيئة والتعمير، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، من ضعف في الأداء المؤسسي، بسبب تعقيد البنية الإدارية، وتعدد الجهات المتدخلة، وغياب التنسيق فيما بينها. إذ لا توجد هيئة موحّدة أو لجنة وطنية فعالة تشرف على تنفيذ مخططات التهيئة ومراقبتها، ما يخلق فراغات تنظيمية تؤدي إلى تضارب في المسؤوليات وتكرار في الإجراءات[51].

كما أن بعض المؤسسات المعنية بالرقابة والضبط العمراني، على غرار مفتشيات التعمير، تُعاني من ضعف **الموارد** المالية واللوجستية، مما يُعيق تنفيذ مهامها الرقابية بفعالية. وغالبًا ما تظل القرارات الصادرة عن هذه الهيئات دون تنفيذ فعلي، خصوصًا في ظل غياب آليات تنفيذ صارمة أو إرادة سياسية واضحة لتفعيلها.

الفرع الثاني: نقص التأطير البشري والتكوين المتخصص

يعد الجانب البشري من أهم أعمدة إنجاح أي سياسة عمرانية أو بيئية. غير أن الإدارات الجزائرية العاملة في مجال التهيئة والتعمير تعاني من نقص في الكوادر المؤهلة، خاصة في

[51] بن حدو، محمد. *الإدارة المحلية ودورها في إنجاح التهيئة العمرانية*، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 19، 2021، ص. 88.

البلديات والمناطق الداخلية، حيث يغيب المهندسون المعماريون، ومخططو المدن، والمختصون في البيئة، بشكل شبه تام في كثير من المجالس المحلية.

وقد أظهرت تقارير وزارة السكن أن **أكثر من** 60% من البلديات الجزائرية لا تتوفر على مصالح تقنية مؤطرة ومجهزة، مما يُحول دون قدرتها على التعامل مع ملفات التهيئة والتراخيص العمرانية بشكل قانوني ودقيق[52].

كما أن نقص برامج التكوين المستمر وعدم تحديث المعارف التقنية والقانونية لدى الموظفين العاملين في هذا القطاع، يؤدي إلى سوء تفسير النصوص القانونية، أو اعتماد إجراءات غير مطابقة للمعايير البيئية والتنموية الحديثة.

الفرع الثالث: ضعف المشاركة المجتمعية والوعي البيئي

من أهم عناصر التهيئة العمرانية الحديثة، إشراك المواطن والمجتمع المدني في اتخاذ القرار العمراني والبيئي. غير أن هذا البعد ما زال ضعيفًا في السياق الجزائري، إذ يلاحظ غياب آليات استشارية فعالة ضمن مراحل إعداد ومراجعة المخططات العمرانية، رغم ما تنص عليه بعض القوانين من ضرورة إشراك الفاعلين المحليين.

ويساهم ضعف الثقافة البيئية لدى المواطن، وغياب حملات التحسيس والإعلام الحضري، في انتشار السلوكات المضرة بالبيئة، مثل البناء غير المرخص، والتعدي على المساحات الخضراء، وتجاهل الضوابط العمرانية، ما يؤدي إلى انهيار فعلي لهيبة النصوص القانونية على مستوى الواقع[53].

ومن جانب آخر، لا تزال منظمات المجتمع المدني تعاني من ضعف التأطير وعدم التمكين القانوني للمشاركة في صناعة القرار العمراني، رغم دورها المحتمل في الدفاع عن البيئة ورصد التجاوزات العمرانية.

---

[52] بوحميدي، كمال. *المجتمع المدني والتخطيط العمراني في الجزائر: الواقع والآفاق*، مجلة الدراسات الحضرية، العدد 7، 2020، ص. 52.

[53] بن حدو، محمد. المرجع السابق، ص58.

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تعد البيئة العمرانية في الجزائر نتاجًا لتفاعل عوامل متعددة، أبرزها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على تطبيق قواعد التهيئة والتعمير وحماية البيئة. فضعف الإمكانيات الاقتصادية، والضغط السكاني، والهجرة الداخلية، وانتشار السكن غير اللائق، كلها عوامل تخلق واقعًا عمرانيًا صعبًا يُعرقل تفعيل السياسات العمرانية البيئية. وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين التحديات ذات الطابع الاقتصادي، وتلك ذات الطابع الاجتماعي.

الفرع الأول: محدودية الموارد المالية وضعف الاستثمار في البيئة العمرانية

تعاني معظم الجماعات المحلية في الجزائر من نقص حاد في التمويل الذاتي، مما يجعلها تعتمد شبه كليًا على التحويلات المالية من الدولة. ويترتب على ذلك ضعف قدرتها على تنفيذ مشاريع التهيئة الحضرية أو حماية المحيط البيئي، خصوصًا في البلديات الصغيرة والريفية التي تفتقر إلى برامج تنموية مهيكلة[54]

كما أن الاستثمار في المجال العمراني والبيئي لا يعد أولوية في ميزانيات العديد من البلديات، ما يؤدي إلى تدهور الإطار العمراني وانتشار الأحياء الفوضوية والبناء العشوائي. وبالرغم من وجود برامج وطنية لدعم التهيئة، إلا أن وتيرة الإنجاز تبقى بطيئة وغير كافية لتغطية الطلب المتزايد على السكن والخدمات[55]

من جهة أخرى، يُلاحظ ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التهيئة المستدامة، بسبب غياب حوافز اقتصادية واضحة، وتعقيد الإجراءات الإدارية للحصول على

[54] سعدي، عادل. *التهيئة العمرانية بين النص والتطبيق*، مجلة القانون والتنمية، العدد 11، 2022، ص. 74.

[55] وزارة المالية، *تقرير تنفيذ الميزانيات المحلية لعام 2023*، الجزائر، ص. 21.

تراخيص المشاريع، ما يعيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهداف عمرانية وبيئية مشتركة[56]

الفرع الثاني: النمو الديمغرافي والهجرة نحو المدن

يعد الضغط السكاني الحضري من أبرز التحديات التي تُواجه التهيئة العمرانية في الجزائر. فقد شهدت المدن الجزائرية خلال العقود الأخيرة تزايدًا سريعًا في عدد السكان، بفعل الهجرة الداخلية من المناطق الريفية نحو الحضر، ما أدى إلى توسع عمراني غير موجه، وظهور أحياء شعبية وهشة تفتقر إلى التهيئة الأساسية[57]

ويؤدي هذا الواقع إلى تآكل المساحات الخضراء وتدهور المحيط البيئي، في ظل غياب مخططات توسع حضري مسبقة التخطيط ومطابقة للمعايير البيئية. كما أن ضعف التوقعات الديموغرافية في إعداد المخططات العمرانية يخلق حالة من عدم التوازن بين العرض العمراني والطلب الاجتماعي، وهو ما يُسهم في نشوء التوسع العشوائي.

الفرع الثالث: انتشار السكن غير اللائق والضغط الاجتماعي

أدى العجز المسجل في تلبية الطلب الاجتماعي على السكن، وارتفاع أسعار العقارات، إلى لجوء فئات واسعة من المواطنين إلى البناء الفوضوي وغير المرخص به، خصوصًا على أطراف المدن الكبرى أو في المناطق الجبلية والزراعية. وهذا النوع من البناء يُعد تهديدًا مباشرًا للتوازن البيئي والعمراني، إذ غالبًا ما يتم في غياب أي دراسة أثر أو احترام لقواعد التهيئة.

---

[56] بوعبد الله، فتيحة. *دور القطاع الخاص في التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر*، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 5، 2021، ص. 65.

[57] الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، *التقرير السنوي حول التحول الديمغرافي*، الجزائر، 2023، ص. 14.

كما يسهم غياب العدالة المجالية في توزيع المشاريع العمرانية، وتركزها في بعض المناطق دون غيرها، في تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ما يولد شعورًا بالتهميش لدى السكان، ويُضعف من احترامهم للنصوص القانونية ذات الطابع البيئي والعمراني[58].

المطلب الرابع: الحلول المقترحة لتعزيز دور قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة

بناءًا على التحديات المتعددة التي تواجه تفعيل قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة في الجزائر، تبرز الحاجة إلى جملة من الحلول الشاملة التي تتكامل بين ما هو قانوني ومؤسساتي وبشري واقتصادي. وتستلزم هذه الحلول مراجعة السياسات العامة، وتحسين أداء الهيئات المعنية، وتفعيل الرقابة والمساءلة، إلى جانب تعزيز مشاركة المواطن والمجتمع المدني في صناعة القرار العمراني والبيئي.

الفرع الأول: تعزيز الإطار القانوني والرقابي للتهيئة والتعمير

من أهم الخطوات المقترحة، مراجعة التشريعات الحالية المتعلقة بالتهيئة والتعمير لتكون أكثر انسجامًا مع مبادئ التنمية المستدامة، وتضمينها نصوصًا صريحة لحماية البيئة ضمن كل مرحلة من مراحل التخطيط العمراني، بما في ذلك التصاميم والموافقات والمراقبة.

كما يقترح تدعيم الآليات الرقابية من خلال تفعيل دور المفتشيات الجهوية والبلدية، ومنحها صلاحيات أوسع وتزويدها بوسائل العمل اللازمة، بما في ذلك الموارد البشرية المؤهلة والتجهيزات التقنية الحديثة. ويمكن إدخال أنظمة الرقابة الذكية عبر استعمال التكنولوجيا الرقمية لمراقبة مدى احترام المخططات البيئية والعمرانية ، نظم المعلومات الجغرافية.[59]

كذلك يوصى بضرورة تحسين التنسيق بين القطاعات الوزارية المختلفة البيئة، السكن، الفلاحة، الداخلية... لتفادي التضارب في السياسات العمرانية والبيئية.

---

[58] سعدي، عادل. المرجع السابق، ص 76.

[59] زروقي، سامية. *الرقابة البيئية في مجال التهيئة العمرانية بالجزائر*، مجلة القانون والبيئة، العدد 6، 2020، ص. 89.

الفرع الثاني: تأهيل الموارد البشرية وتعميم الثقافة البيئية

يعد تكوين الكفاءات البشرية من أبرز الحلول لتعزيز فعالية تطبيق قواعد التهيئة. ويتطلب ذلك:

- إدراج برامج تكوين متخصصة في البيئة والتعمير لفائدة موظفي البلديات ومفتشيات التعمير.
- فتح تخصصات أكاديمية موجهة نحو التهيئة الحضرية المستدامة في الجامعات.
- تنظيم دورات تكوينية مستمرة حول المستجدات التشريعية والتقنية في المجال البيئي والعمراني[60]

كما يجب تعميم التربية البيئية والتحسيس بأهمية احترام القواعد العمرانية لدى المواطنين، من خلال الإعلام، والمدرسة، والجمعيات، وتحفيزهم على المشاركة في القرارات المتعلقة بالتخطيط المحلي.

الفرع الثالث: دعم اللامركزية وتمكين الجماعات المحلية

إن تطبيق التهيئة العمرانية المستدامة يتطلب منح الجماعات المحلية صلاحيات أوسع في مجال التخطيط والتسيير الحضري، وذلك عبر:

- إعادة النظر في قانون الجماعات الإقليمية لتوسيع مجال تدخل البلديات في إعداد ومراقبة مخططات التعمير.
- تمكين البلديات ماليًا عبر آليات تمويل مستدامة (الجباية المحلية، الرسوم البيئية).

- إنشاء لجان محلية للتشاور البيئي تضم ممثلين عن الإدارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمتابعة تنفيذ المخططات.

[60] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، *خطة العمل لتكوين موظفي البلديات في التهيئة العمرانية*، الجزائر، 2023، ص. 12.

هذا التمكين المحلي يُسهم في جعل التهيئة أكثر تجاوبًا مع خصوصيات كل منطقة، ويُعزز الرقابة الشعبية على المشاريع المهددة للبيئة[61]

الفرع الرابع: تحفيز الاستثمار المستدام وتشجيع الشراكة

لضمان تطبيق قواعد التهيئة المرتبطة بحماية البيئة، لا بد من خلق مناخ استثماري جاذب للمشاريع المستدامة، وذلك من خلال:

- منح امتيازات ضريبية وتشجيعية للمستثمرين في مشاريع التهيئة البيئية (مثل مشاريع البناء الأخضر، إعادة تدوير النفايات، استعمال الطاقة النظيفة)
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تهيئة الأحياء الحضرية والمناطق الصناعية وفق معايير بيئية.
- دعم البحث العلمي والتقني في مجالات التعمير والبيئة، وربط الجامعات بمشاريع التنمية المحلية.

هذه الإجراءات تجعل من قواعد التهيئة أدوات فاعلة في تحقيق العدالة المجالية والعدالة البيئية على حد سواء[62].

[61] بوزيان، عبد القادر. *اللامركزية والتنمية المحلية في الجزائر– دراسة تحليلية*: دار الخلدونية، الجزائر، 2022، ص. 133.

[62] بن موسى، فاطمة. *الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التهيئة العمرانية*، مجلة دراسات عمرانية، العدد 14، 2021، ص. 59.

خلاصة الفصل

يتضح من خلال دراسة آليات التهيئة والتعمير في الجزائر، أن هذه الأخيرة لا تُمثل فقط أدوات لتنظيم المجال والعمران، بل أصبحت تُوظف بشكل متزايد كوسائل فعّالة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أبرز الإطار القانوني والتنظيمي، سواء من خلال الدستور أو القوانين الأساسية كالقانون 90-29 والقانون 01-20، مدى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لإدماج البعد البيئي في مختلف مستويات التخطيط العمراني.

وقد بيّنت المخططات المعتمدة، بدءًا من المخطط الوطني للتهيئة والتعمير، مرورًا بـ المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية، وصولًا إلى مخططات شغل الأراضي، أنها صُممت لتوجيه التنمية وفق منطق عقلاني يوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، وضرورات العدالة الاجتماعية، وإكراهات حماية الموارد البيئية.

لكن، وعلى الرغم من وضوح النصوص وتعدد المخططات، لا تزال هناك فجوة ملموسة بين المنظومة القانونية والتخطيطية وبين واقع الممارسة، نتيجة صعوبات قانونية، مؤسساتية، بشرية واقتصادية، تحدّ من فعالية هذه الأدوات. وهو ما يقتضي ضرورة تفعيل آليات الرقابة، وتعزيز التنسيق المؤسساتي، وتمكين الجماعات المحلية، وإشراك المواطن والمجتمع المدني في مسار التهيئة البيئية.

إن الرهان الحقيقي اليوم، لا يتمثل في مجرد توفر القوانين أو المخططات، بل في تجسيدها على أرض الواقع بشكل يضمن تحقيق الأهداف البيئية المنشودة، ويوفّر إطارًا عمرانيًا مستدامًا يراعي الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتبين أن قواعد التهيئة والتعمير تمثل أداة قانونية وتنظيمية أساسية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. فقد أظهرت الدراسة أن الإطار القانوني التشريعي قد تطور بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، لا سيما مع إدماج المبادئ البيئية في نصوص التهيئة والتعمير، إلا أن التطبيق العملي لهذه القواعد لا يزال يواجه تحديات قانونية وإجرائية ومؤسساتية تعيق تحقيق الأهداف المرجوة. كما أن الضعف في التنسيق بين الجهات المعنية ونقص الموارد البشرية والمالية يشكل عوائق إضافية أمام حماية البيئة من خلال التهيئة العمرانية.

وعليه، فإن تعزيز دور قواعد التهيئة والتعمير يتطلب تطوير آليات تنفيذية أكثر صرامة، وتفعيل الرقابة القانونية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات المعنية وتوفير الدعم الفني والمالي. كما ينبغي تحديث التشريعات لتتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وواقع التحديات البيئية الحالية. إن تجاوز هذه الصعوبات يعزز إمكانية استثمار قواعد التهيئة والتعمير كأدوات فعالة تضمن حماية البيئة وتحقيق توازن حقيقي بين التنمية العمرانية والحفاظ على الموارد الطبيعية في الجزائر.

وقد توصلنا في الختام الى جملة من النتائج والمقترحات التي تتمثل فيما يلي:

أولا: النتائج

- تطور الإطار القانوني والتنظيمي للتهيئة والتعمير في الجزائر، مع إدراج مبادئ حماية البيئة ضمن التشريعات.
- وجود فجوة واضحة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي بسبب عوائق قانونية وإجرائية ومؤسساتية.
- ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة ونقص الموارد البشرية والمالية يؤثر سلبًا على فاعلية تطبيق قواعد التهيئة والتعمير.
- عدم كفاية آليات الرقابة والتنفيذ مما يسمح ببعض التجاوزات التي تهدد البيئة.

ثانيا: المقترحات

- تحديث وتطوير التشريعات لتتوافق بشكل أفضل مع متطلبات التنمية المستدامة والتحديات البيئية الراهنة.
- تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية لضمان تطبيق فعال ومتكامل لقواعد التهيئة والتعمير.
- توفير الدعم المالي والفني والتدريب اللازم للموارد البشرية المكلفة بتنفيذ هذه القواعد.
- تفعيل آليات الرقابة القانونية والإدارية بشكل أكثر صرامة لمكافحة التجاوزات وحماية البيئة.
- تشجيع المشاركة المجتمعية والوعي البيئي لتعزيز الالتزام بقواعد التهيئة والتعمير.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: القوانين

1-. ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.92.31 المتعلق بالتعمير، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4152 بتاريخ 17 يونيو 1992

2-المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 مايو 1991، يحدد كيفيات إعداد ومصادقة المخططات العمرانية، الجريدة الرسمية، عدد 26، سنة 1991

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2020**، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، **الجريدة الرسمية**، العدد 82، صادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020

4-القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 39، 2003.

5-المرسوم التنفيذي رقم 15-04 المؤرخ في 15 يناير 2015، الجريدة الرسمية، العدد 04، 2015.

6-المرسوم التنفيذي رقم 04-222 المؤرخ في 15 يوليو 2004، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2004.

7-القرار الوزاري رقم 78 المؤرخ في 10 مارس 2019 بشأن تنظيم الرقابة على البناء، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2019.

8-قانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51، 1990

9-القرار الوزاري رقم 22 المؤرخ في 12 مارس 2018 بشأن إنشاء وحماية المناطق المحمية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2018.

ثانيا:الكتب

1-محمد علي سيد امبالي: الاقتصاد والبيئة، مدخل بيئي، المكتبة الاكادمية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 01، ط1، 1998

2-حمدي، ليلى، *التخطيط العمراني والتنمية الإقليمية في الجزائر*، دار الفجر للنشر، الجزائر، 2020

3-حيرش، رشيد، *قانون التهيئة والتعمير في الجزائر*، دار هومة، الجزائر، 2018

4-الطيب، خالد، *التلوث البيئي والتنمية العمرانية*، مطبعة الجزائر الجديدة، 2017

5-الغالي، فاطمة، *البناء الأخضر والتنمية المستدامة*، دار العلم للنشر، الجزائر، 2021

6-بن مسعود، سامي، *القانون الإداري والتنمية العمرانية*، مطبعة الجامعات، الجزائر، 2021

7-بن عودة خالد، *التهيئة والتعمير بين القانون والتنمية المستدامة*، دار النشر الجامعية، الجزائر، 2019

8-محمد صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث البيئة ووسائل الحماية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 2002

9-عارف صالح مخلف: الإدارة البيئة، الحماية الإدارية للبيئة، دار البازوري، عمان، الأردن، ط01، 2007

10- زكرياء طاحون: ادارة البيئة نحو الانتاج الانظف، سلسة صون البيئة 07، شركة ناس للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2005

11- عبد الله بوصوف، *القانون العقاري والتعمير في المغرب*، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017

12- عبد الكريم نجيب، *تخطيط المدن في المغرب: بين النظرية والممارسة*، دار الأمان، الرباط، 2020

13- نبيل خليل، "التخطيط العمراني المستدام: نحو مدينة خضراء"، *الندوة العربية للتنمية المستدامة*، بيروت، 2021

14- سمير الوافي، *إشكاليات التوسع العمراني في العالم العربي*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2017

15- امال زروق، *البيئة والتنمية: رهانات العصر*، منشورات المعرفة، عمان، 2018

16- ابه زكار: *القانون البيئي: المفاهيم والمبادئ*، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2016

17- ناصر بوشتى: *البيئة في سياسات الدول النامية: الواقع والآفاق*، دار الحكمة، الجزائر، 2017

18- ناصر بوشتى: *البيئة في سياسات الدول النامية: الواقع والآفاق*، دار الحكمة، الجزائر، 2017

19- خالد العثماني، "التحولات المناخية وأثرها على التخطيط الحضري"، *ندوة التخطيط المستدام في المدن العربية*، 2021

20- عبد القادر، محمد، *التهيئة والتعمير في الجزائر: الإطار والاستراتيجيات*، دار النشر الجامعية، الجزائر، 2019

ثالثا: المذكرات و الرسائل

1-قويدر شعشوع: دور المنظمات الغير حكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، 2014

2-مصباحي مقداد: دور قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة، مذكرة ماجستير في قانون البيئة، جامعة سطيف،

2016/2015

3-بلقاسم، نور الدين، *آليات التخطيط العمراني الجهوي ومشاركة الفاعلين المحليين*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، 2023

4-بن زاهي سامية: التهيئة والتعمير في الجزائر، دراسة قانونية تحليلية، رسالة ماجتير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 01، 2019/2018

5-سالمي رشيد: اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006

6-التقني، عيسى، *التغير المناخي والتهيئة العمرانية*، مذكرة ماستر، جامعة وهران، 2023

7-فاطمة الزهراء زرواط: اشكالية تسيير النفايات واثارها عل التوازن الاقتصادي والبيئي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، 2006

8-عبد الله الحرتسي حميد: السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، 1994، 2004، مذكرة ماجستير في العلوم، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، 2005

9-عبو سهيلة، *البعد البيئي في دستور 2020: بين الاعتراف والتفعيل*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2022-2023

10- عمروش فاطمة، *الإطار القانوني للتهيئة العمرانية في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة وهران، 2021

11- بن درياسة سامية، *آليات الرقابة القانونية على التهيئة والتعمير*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 2، 2022

12- عياد سمير، *نقص الموارد البشرية وأثره على الرقابة العمرانية في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة وهران، 2022

13- بلقاسم، نور الدين، *تنمية القدرات البشرية في مجال التخطيط العمراني والبيئي*، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2024

رابعا: المقالات

1-مقال منشور على مستوى الموقع الالكتروني: http.//mydzkanoun.blogspot.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/05/22 على الساعة 14:30

2-بن عيسى نوال: التهيئة والتعمير واثارها على البيئة في التشريع الجزائري، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد 06، 2019

3-فاطمة الزهراء العلوي، "الوثائق التقنية للتعمير كأداة لتأطير المجال"، *مجلة العمران والتنمية*، عدد 5، 2021

4-الشافعي، "التمدن العشوائي وأثره على البيئة"، *مجلة العمران والتنمية*، عدد 6، 2019

5-عبد السلام حجازي، "الأراضي الفلاحية بين ضغط التوسع الحضري ومتطلبات الأمن الغذائي"، *مجلة البيئة والتنمية*، عدد 11، 2020

6-عبد الرحيم، سامي، *آليات المراقبة والتقييم في التهيئة العمرانية*، مجلة القانون الإداري، العدد 23، 2021

7-علي الفايد، "إدارة الموارد الطبيعية في ظل التنمية المستدامة"، *مجلة البيئة والتنمية*، عدد 12، 2020

8-اميمة بوعلام، "التلوث الصناعي وأثره على الاستدامة البيئية"، *المجلة الجزائرية للبيئة والاقتصاد الأخضر*، عدد 6، 2021

9-فاطمة قاسم، "الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق الاستدامة البيئية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والبيئية، عدد 5، 2022*

10- هناء الملياني: "التربية البيئية في المناهج التعليمية"، *مجلة التربية والتنمية المستدامة*، عدد 3، 2020

11- فاطمة قاسم، "الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق الاستدامة البيئية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والبيئية، عدد 5، 2022*

12- اميمة قرفي، "الإشكالات القانونية لمبدأ الاحتراز"، *مجلة القانون والتنمية المستدامة*، عدد 4، 2021

13- هناء الملياني: "التربية البيئية في المناهج التعليمية"، *مجلة التربية والتنمية المستدامة*، عدد 3، 2020

14- عبد الحق المراكشي، "مبدأ الاحتراز في تدبير المشاريع العمرانية"، *مجلة القانون والبيئة*، عدد 7، 2020

15- بوشيبة، محمد، *الإطار القانوني للتعمير المحلي في الجزائر*، مجلة الإدارة المحلية، العدد 11، 2021

16- عمارة نعيمة، الاتجاه نحو التأسيس للمسؤولية المدنية على أساس مبدأ الحيطة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 13، سنة 2013

17- يوسف العزوزي، أي دور لمبدأ الوقاية في تعزيز فرص الاستدامة البيئية؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد451 ،أيلول/ سبتمبر 2016

18- كريم بركات ، حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة "عبد الرحمان ميرة "، بجاية- الجزائر ، العدد 01 لسنة ، 2011

19- سنوسي نوال، *الحماية الدستورية للبيئة في ظل التعديل الدستوري 2020*، مجلة القانون والبيئة، جامعة باتنة 1، العدد 05، ديسمبر 2021

20- لطرش أسماء، *حماية البيئة في الدستور الجزائري: دراسة تحليلية لدستور 2020*، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة ورقلة، العدد 17، 2021

21- عبو سهيلة، *البعد البيئي في دستور 2020: بين الاعتراف والتفعيل*، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2022-2023

22- حميتي سفيان، *تطور الحماية الدستورية للبيئة في الجزائر: من دستور 1996 إلى دستور 2020*، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة سعيدة، العدد 10، 2022

23- زروقي ياسين، *دور التشريع في حماية البيئة من خلال التهيئة العمرانية*، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2020

24- بلقاسم محمد، *التحديات الإدارية في تطبيق التشريع العمراني*، مجلة التنمية العمرانية، جامعة الجزائر 1، 2020

25- دليلي، أسماء، *الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في الجزائر*، مجلة البيئة والتنمية، العدد 10، 2020

26- بن حدو، محمد، *الإدارة المحلية ودورها في إنجاح التهيئة العمرانية*، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 19، 2021

27- بوحميدي، كمال، *المجتمع المدني والتخطيط العمراني في الجزائر: الواقع والآفاق*، مجلة الدراسات الحضرية، العدد 7، 2020

28- سعدي، عادل، *التهيئة العمرانية بين النص والتطبيق*، مجلة القانون والتنمية، العدد 11، 2022

29- بوعبد الله، فتيحة، *دور القطاع الخاص في التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر*، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 5، 2021

30- بن موسى، فاطمة، *الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التهيئة العمرانية*، مجلة دراسات عمرانية، العدد 14، 2021

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
المقدمة	1-7
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	08-37
المبحث الأول: ماهية حماية البيئة	09-19
المطلب الأول: مفهوم البيئة	09-12
الفرع الأول: تعريف البيئة	09-10
الفرع الثاني: التعاريف الفقهية	10-11
المطلب الثاني: ماهية حماية البيئة وأهدافها	11-13
الفرع الأول: مفهوم حماية البيئة	11-12
الفرع الثاني: أهداف المحافظة على البيئة وصيانتها	12-13
المطلب الثالث: خصائص قانون حماية البيئة	19-19
الفرع الأول: قانون حماية البيئة حديث النشأة	15-16
الفرع الثاني: قانون حماية البيئة ذو طابع فني	16-17
الفرع الثالث: قانون حماية البيئة ذو طابع تنظيمي آمر	17-18
الفرع الرابع: قانون حماية البيئة قانون متعدد المجالات	18-18
الفرع الخامس: قانون حماية البيئة به جوانب دولية	18-19
الفرع السادس: قانون حماية البيئة قانون التضامن والتعاون	19-20
المبحث الثاني مفهوم التهيئة والتعمير وعلاقتها في حماية البيئة	20-25
المطلب الأول: تعريف التهيئة والتعمير	20-24
الفرع الأول تعريف التهيئة	21-22
الفرع الثاني: تعريف أهداف وأدوات التهيئة والتعمير التعمير	22-24
المطلب الثاني: أهداف قانون التهيئة والتعمير	24-25
الفرع الأول: أهداف قانون التهيئة والتعمير	24-24
الفرع الثاني: أدوات التهيئة و التعمير	24-25

المطلب الثالث: العلاقة الجدلية بين التهيئة والتعمير	25-25
الفرع الأول: التكامل	25-25
الفرع الثاني: الصراع	26-27
المبحث الثالث: الإطار النظري لحماية البيئة والتهيئة والتعمير	27-28
المطلب الأول: نظريات التنمية المستدامة وأبعاد البيئة	28-30
الفرع الأول نظرية التنمية المستدامة	31-32
الفرع الثاني: التنمية المستدامة والبعد البيئي	32-33
المطلب الثاني: مبدأ الاحتراز ودوره في التخطيط العمراني	33-34
الفرع الاول: تعريف مبدأ الاحتراز	32-32
الفرع الثاني: أهمية مبدأ الاحتراز في التخطيط العمراني	32-33
الفرع الثالث: دور مبدأ الاحتراز في التخطيط العمراني	33-34
المطلب الثالث: مبدأ المشاركة العامة في قرارات البيئة المتعلقة بالتهيئة والتعمير	34-36
الفرع الأول: الحق في المعلومة	35-35
الفرع الثاني: الحق فى المشاركة عمليات صنع القرار	35-36
الفرع الثالث: الحق في العدالة	36-37
خلاصة الفصل الأول	37-37
الفصل الثاني: آليات التهيئة والتعمير ودورها كأدوات في حماية البيئة في الجزائر	39-73
المبحث الأول: الإطار القانوني للتهيئة والتعمير في التشريع الجزائري	40-50
المطلب الأول: الدستور الجزائري وأساس الحماية البيئة والتنمية المستدامة	40-45
الفرع الأول: التزامات الدولة في حماية البيئة والتنمية المستدامة	41-41
الفرع الثاني : واجبات المواطن في حماية البيئة	41-42
الفرع الثالث: الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة سليمة	42-45

المطلب الثاني: القوانين الاساسية المنظمة للتهيئة والتعمير	45-47
الفرع الأول: القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير	45-46
الفرع الثاني: القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالتهيئة العمرانية	46-47
المطلب الثالث:المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية	47-48
الفرع الاول: أهمية المراسيم التنفيذية في تطبيق قوانين التهيئة والتعمير	48-48
الفرع الثاني: القرارات الوزارية ودورها التنظيمي التفصيلي	48-50
المبحث الثاني: مخططات التهيئة والتعمير كأدوات لحماية البيئة	50-63
المطلب الأول: المخطط الوطني للتهيئة والتعمير	50-55
الفرع الأول: مفهوم المخطط الوطني للتهيئة والتعمير وإطاره القانوني	50-53
الفرع الثاني: الأهداف البيئية للمخطط الوطني	53-55
المطلب الثاني: المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية	55-57
الفرع الأول مفهوم المخططات الجهوية وإطارها القانوني	56-57
الفرع الثاني: الأهداف البيئة للمخططات الجهوية واليات تنفيذها	57-59
المطلب الثالث: مخططات شغل الاراضي	59-63
الفرع الأول: مفهوم مخطط شغل الأراضي وطبيعته القانونية	59-60
الفرع الثاني: إجراءات إعداد ومصادقة المخطط	60-61
الفرع الثالث: البُعد البيئي في مخططات شغل الأراضي	61-61
الفرع الرابع: دور المخطط في تحقيق التنمية المستدامة	61-63
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه تفعيل قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة واليات تفعيلها	63-70
المطلب الاول: التحديات القانونية والاجرائية	63-65

الفرع الأول: غموض وازدواجية النصوص القانونية	64-64
الفرع الثاني: ضعف التنسيق بين الجهات والمؤسسات المعنية	64-65
الفرع الثالث: تعقيد الإجراءات الإدارية وعدم نجاعة الرقابة	65-66
المطلب الثاني: التحديات المؤسساتية والبشرية	65-68
الفرع الأول: ضعف أداء الهيئات والمؤسسات المكلفة بالتعمير	66-66
الفرع الثاني: نقص التأطير البشري والتكوين المتخصص	66-67
الفرع الثالث: ضعف المشاركة المجتمعية والوعي البيئي	67-68
المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية	68-70
الفرع الأول: محدودية الموارد المالية وضعف الاستثمار في البيئة العمرانية	68-69
الفرع الثاني: النمو الديمغرافي والهجرة نحو المدن	69-69
الفرع الثالث: انتشار السكن غير اللائق والضغط الاجتماعي	69-70
المطلب الرابع: الحلول المقترحة لتعزيز دور قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة	70-76
الفرع الأول: تعزيز الإطار القانوني والرقابي للتهيئة والتعمير	70-71
الفرع الثاني: تأهيل الموارد البشرية وتعميم الثقافة البيئية	71-71
الفرع الثالث: دعم اللامركزية وتمكين الجماعات المحلية	71-72
الفرع الرابع: تحفيز الاستثمار المستدام وتشجيع الشراكة	72-73
خلاصة الفصل الثاني	73-73
الخاتمة	76-77
قائمة المصادر والمراجع	80-85
فهرس الموضوعات	87-90

الملخص:

تناقش هذه الدراسة تأثير قواعد التهيئة والتعمير على حماية البيئة في التشريع الجزائري، حيث تعد هذه القواعد أدوات قانونية وتنظيمية رئيسية لضمان التنمية العمرانية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية. استعرضت الدراسة الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالتهيئة والتعمير، وركزت على مخططات التهيئة والتعمير الوطنية والجهوية ودورها في حماية البيئة. كما تناولت التحديات التي تواجه تطبيق هذه القواعد، سواء كانت قانونية، إجرائية، مؤسساتية أو اجتماعية. توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، وأشارت إلى ضرورة تحديث التشريعات وتعزيز آليات التنفيذ والرقابة. وقدمت مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تحسين فعالية قواعد التهيئة والتعمير في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

Summary:

This study examines the impact of planning and urban development regulations on environmental protection within Algerian legislation. These regulations serve as fundamental legal and regulatory tools to ensure sustainable urban development and the preservation of natural resources. The study reviews the legal and regulatory framework related to planning and urban development, focusing on national and regional planning schemes and their role in environmental protection. It also addresses the challenges hindering the implementation of these regulations, including legal, procedural, institutional, and social obstacles. The study concludes that there is a gap between legal texts and practical application, emphasizing the need to update legislation and strengthen enforcement and monitoring mechanisms. A set of recommendations is provided to enhance the effectiveness of planning and urban development regulations in protecting the environment and achieving sustainable development in Algeria